الأمم المتحدة

A/S-26/PV.2

الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية السادسة والعشرون

المحاضر الرسمية

الجلسة **٢**
الاثنين، ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٥٥.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

استعراض مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من جميع جوانبها

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من دولة الرايت أونرابل باكاليثا بيثويل موسيسيلي، رئيس وزراء مملكة ليسوتو.

السيد موسيسيلي (ليسوتو) (تكلم بالانكليزية): توفر لنا الدورة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز فرصة فريدة لتقييم الأثر العالمي لوباء الإيدز والالتزام الذي قطعناه على أنفسنا خلال دورة الألفية لتكثيف جهودنا لمكافحة هذا البلاء الهائل.

وقد أعلنت حكومة ليسوتو فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كارثة وطنية، وذلك اعترافا منها بالتحديات التي تواجه قارتنا والحاجة إلى بذل جهود مكثفة إضافية على المستوى الوطني، ولهذا يتم التصدي لها في جميع المحافل العامة. ولقد تم إنشاء سلطة تنسيق برنامج ليسوتو للإيدز في مكتب رئيس الوزراء للإشراف على الاستجابة الوطنية متعددة القطاعات، كما تم توضيحها في الخطة الوطنية الاستراتيجية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وتؤيد ليسوتو كامل التأييد هدف تخفيض الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لدى المجموعة التي تتراوح أعمارها بين ١٥ و ٢٤ عاما بنسبة ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠٠٣. وبدأت جهودنا لتحقيق ذلك تعطي ثمارها ببطء، كما يظهر ذلك من مستوى المعرفة والوعي العالي حيال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والذي يقدر الآن بنسبة ٩٥ في المائة.

تولى الرئاسة، نائب الرئيس السيد فوهيدور (أوزبكستان).

غير أننا لا نزال بانتظار حصول تغيرات رئيسية في سلوكنا. ومن أجل ذلك، نقوم بإعادة توجيه الجهود التي نبذلها في سبيل تعزيز الاتصالات بهدف تحقيق تغيير مستدام في السلوك، مع التأكيد بشكل خاص على الشباب. ونعمل أيضا على وسائل لتمديد فترة المشورة والفحوص المخبرية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

01-42465 (A)

الطوعية، وكذلك وقف العدوى من الأم إلى الطفل. ونقوم بتوفير العقاقير المضادة للالتهابات الانتهازية، وسنتخذ قرارا عما قريب لتوفير العلاج المضاد لفيروسات النسخ العكسي وإمكانية الحصول عليه. غير أننا بحاجة إلى الدعم لرفع مستوى الهياكل الأساسية، والحصول على الأدوية وتعزيز قدرة الموارد البشرية. إن توفير عناية جيدة في المنزل والمجتمع المحلي هي أيضا ذات أولوية أساسية.

ونعتقد بأنه حق إنساني أساسي أن يتمتع المصاب والمتضرر بالحصول على عناية جيدة، ودعم الخدمات على كافة المستويات. ولذلك نقوم ببذل كل جهد ممكن لضمان احترام الحقوق الإنسانية للمصاب والمتضرر على حد سواء. ومن أجل ذلك، نركز على إزالة وصمة العار المرتبطة بالمرض، ومن خلال عملية إصلاح القانون الجارية، نقوم أيضا بإزالة التفاوت بين الجنسين الذي يؤثر بشكل سلبي على قدرة النساء والأطفال في السيطرة على صحتهم الجنسية. ونحن نعترف بأنه يجب تحقيق التمكين الاجتماعي على مستوى المجتمع المحلي والعائلة كي يكون للقوانين أثرها المطلوب على الحياة اليومية للنساء.

والازدياد السريع في عدد الأيتام قد دفعنا إلى توجيه الجهود لضمان حماية وصيانة قدرتهم على نيل العناية الصحية، والتعليم، والغذاء والمأوى. ونحن بصدد مراجعة سياساتنا المتعلقة برفاهية الطفل والمجتمع، وكذلك تعبئة الجهود من أجل القطاعات ذات العلاقة، وتعبئة جهودها بالذات.

وبغية أن تتحقق جميع النتائج المشار إليها فإن توفر الموارد هي مفتاح النجاح. واتخذت حكومة ليسوتو بالفعل قرارا بقيام كل قطاع حكومي بتخصيص ٢ في المائة من ميزانيته على الأقل، لنشاطات السيطرة على الإيدز. ونحن نخطط أيضا لعقد مؤتمر طاولة مستديرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ لدعم خطتنا الاستراتيجية الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز.

وينبغي أن ندرك أنه لا يمكن تحقيق أية تغيرات في وضع فيروس المناعة البشرية/الإيدز إلا إذا تم التصدي للقيود والعوامل الأساسية – بما فيها الفقر، وتوفر الأغذية والحصول عليها، ووصمة العار، والهياكل الأساسية وطاقات الموارد البشرية وتوفر العقاقير. لذلك فإننا نحث المجموعات المانحة على أن تقوم بدعم الجهود على المستوى القطري في التصدي لهذه المسائل بأسلوب منسق. وتؤيد ليسوتو مبادرة الأمين العام بإنشاء صندوق عالمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونطلب كذلك من مجتمع المانحين احترام الهدف المتفق عليه، وذلك بتخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجه القومي الإجمالي لمساعدة التنمية في الخارج.

وفي الختام، نحن ملتزمون بأن تكون ليسوتو خالية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في نهاية المطاف. وسنستمر في تعاوننا ومشاركتنا على المستويات الوطنية، والإقليمية والعالمية كي نستطيع كسب هذه الحرب معا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من فخامة السيد ألفا عمر كوناري، رئيس جمهورية مالي.

الرئيس كوناري (مالي) (تكلم بالفرنسية): نجتمع اليوم في دارنا المشتركة لنشارك في خطة عظيمة مع الشعوب والأمم. وتجتمع الأمم المتحدة اليوم، بصفتها الضمير الحي للمجتمع الدولي، لتوفير قوة دفع حاسمة للكفاح الذي بدأ منذ ربع قرن ضد مرض يثير أسئلة جمة وقلقا كبيرا يتعلق بمستقبل القارة الأفريقية. وهذا وقت نظهر فيه محبتنا العميقة، ومشاركتنا وثقتنا. والوقت هذا ليس وقت الخوف، أو التراجع، أو، ببساطة، وقت الاستعراضات المسرحية.

وأود أن أشاطر الجمعية اعتقادنا العميق ألا وهو: أن مستقبل أفريقيا أمر حاسم للسلم، والأمن والاستقرار الدولي. وليس هناك مستقبل ممكن للجنس البشري بدون أفريقيا، أو حتى بشكل منفصل عن أفريقيا. ويظهر هذا الأمر بوضوح من خلال المسألة المعروضة علينا اليوم.

دعوني أضيف أنه لا يوجد كفاح ضد الإيدز لا يكون منصبا بصفة خاصة وأولية على أفريقيا - أي على تجربتها المؤلمة بل والمفيدة جدا، وعلى أرادتها وتصميمها الواضحين لاجتثاث هذا البلاء. وعلينا، ونحن نواجه هذا التهديد الخطير الذي يحوم حولنا، أن ننظر بعين النقد في أعمالنا السابقة. ويجب أن نجري تحليلا أكثر شمولية وواقعية. ويجب ألا نستسلم لشعور العجز في وجه فداحة الصعوبات التي تواجهنا وبشكل خاص الوضع السائد غير المؤاتي حيال مرض الإيدز.

وهذا ما يدفعني إلى تعريف هذه الجلسة بأنها جلسة مسؤولية وأمل - وأصفها بالمسؤولية، لأنها تشهد على حيوية المجتمع الدولي، الذي يتحمل مسؤولياته كاملة تجاه أعضائه المحرومين، والمستعد للعمل بدون أي تمييز؛ وأصفه بالأمل لأننا سنثبت تضامننا مع أولئك الملايين من المرضى، وأولئك الذين يتوقف مستقبلهم كليا على الحاضر. وهذه جلسة تستلهم احترام البشر والثقة بهم.

ويعتقد المتشائمون بأن الدمار الأفريقي لا مفر منه، ويستسلمون لمشهد القارة مغمورة بالصعوبات والمحرقة المدمرة.

إن دور ومهمة الأمم المتحدة هو تحديد الطريق إلى المستقبل، وتوفير الجهود اللازمة، وتعبئة الوسائل من أجل الكفاح وتنسيقها مع الدول المعنية، وبمشاركتها الكاملة - أي بتوعيتها تجاه المسؤوليات الملقاة على عاتقها.

واليوم، فإن التحدي، ذا الطابع العالمي يعني، أن جميع سكان هذا الكوكب يتأثرون بوباء الإيدز. وهناك سبب وجيه لأن تتوقع أفريقيا ويتوقع العالم الكثير من هذه الدورة.

وبالفعل تتطلب مصلحة العالم العامة منا أن نرفض نظاما يعمل لمنفعة الأثرياء على وجه الحصر. وفي هذا المجال بعينه، كما هو الحال بالنسبة لأي مسألة تتعلق ببقاء الجنس البشري، علينا أن ندعم القانون والتشريعات الدولية، وذلك بتبني مفهوم المصلحة العامة العالمية، والتي لا مفر منها لبقاء الجنس الإنساني.

ويشكل هذا الوباء وآثاره المدمرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى السبب الأساسي لعدد من حالات المرض والوفاة لم يسبق له مثيل. والنتيجة هي عبء اجتماعي واقتصادي غير مقبول، وانخفاض متوسط العمر، وانخفاض كبير في الدخل الوطني لفترة السنوات العشر القادمة.

لذلك فإن أفريقيا تعيش في حالة طوارئ مطلقة. وعلى الضمير الإنساني العالمي أن يتصدى لهذا الوباء المأساوي الذي تدمر أوجهه الثلاثة، أي الإيدز، والملاريا والسل، القوى الأساسية للقارة.

والإيدز هو مرض الفقر، وينمو وسط الفقر وبسببه. وينتشر بشكل واسع في أفريقيا لأن التربة الأفريقية توفر بيئة مناسبة بشكل خاص لنموه أكثر من أي مكان آخر. وهذه الظاهرة يعززها الفقر، والحرب والصراعات المسلحة، وما يسبب ذلك من لاجئين.

ولنكن واضحين: الالتزام بمكافحة الإيدز يقتضي أن تقوم البلدان المتورطة في صراعات أن تلبي الواجب الأخلاقي وتوقف تلك الصراعات.

وقد وصل الوباء إلى مستوى لا يمكن لقارتنا أن تتحمله، وهو يشكل تهديدا خطيرا لتنميتها الاقتصادية

والاجتماعية. ولهذا السبب، أكد مجددا ورسميا رؤساء الدول الأفريقية في الدورة الاستثنائية التي عقدوها في أبوجا، التزامهم بمكافحة هذه الآفة بجميع الوسائل الممكنة.

ولكن التزام أفريقيا على أعلى مستوى لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هو التزام قديم العهد.

وقد بذلت مالي منذ إنشاء برامج وطنية مختلفة لمكافحة الإيدز العديد من الجهود لوقف هذا الوباء. وقامت جميع قطاعات مجتمعنا بالمشاركة ببطء، ولكن بشكل تدريجي، في هذه الجهود. وتضطلع الحكومة والمجتمع المدني بدور رئيسي في التصدي للوباء على الصعيد المحلي، وبشكل خاص عن طريق المبادرة التي أطلق عليها اسم ''منظمة غير حكومية لكل مقاطعة''.

وتساهم مجموعات الأفراد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بشكل حاسم في كسر حاجز الصمت الذي يلف الوباء. وهي تساهم أيضا في رعاية الأفراد المصابين والمتضررين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وتقوم الجمعية الوطنية أيضا بدور فعال في مجالي الدفاع عن المصابين بالإيدز والتعبئة الاجتماعية، مثلها مثل غيرها من المؤسسات في جمهوريتنا.

وفي مجال الاتصالات، أسهمت وسائط الإعلام ومحطات الإذاعة الوطنية والخاصة والشعبية إسهاما كبيرا في نشر المعلومات. ويجدر بالذكر التأكيد على الإبداع في مبادرة ''التزامن في نشر المعلومات عن الإيدز'' والتي تقوم بموجبها الشبكات الوطنية بالتركيز على موضوع الإيدز خلال شهر كانون الأول/ديسمبر.

وقد أسهم الأئمة والعلماء، وكذلك المنظمات المسيحية من جميع الطوائف، إسهاما بارزا في مجال الوقاية والعناية بالمصابين والمتضررين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويشارك الأطباء العاديون، والذين غالبا ما يكون دورهم أقل ظهورا، في جهود الوقاية وعلاج الالتهابات الانتهازية المتعلقة بالإيدز.

ويجب التأكيد على المستوى دون الإقليمي. وسيمكن دمج البرامج الوطنية المختلفة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في تحقيق وفورات أكبر وتجنب الازدواجية غير الضرورية في الجهود التي نبذلها في البحوث، وفي نشاطاتنا.

ويجب على هذه الدورة الاستثنائية أن تترجم الأقوال إلى أفعال. وأن توفر السبل لشن حملة ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على المستوى العالمي. وبالفعل، يمكن للانخراط الكامل لقادة العالم على أعلى المستويات أن يعبئ القوى الضرورية لمكافحة الوباء، وعكس مجراه، والقضاء عليه في النهاية.

ونحن على اقتناع بأنه يجب ألا تترك أية دولة لوحدها في مواجهة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وإذا كانت البلدان غير مؤهلة لأي شكل من أشكال التمويل فإنه يجب اتخاذ تدابير استثنائية لمساعدتها في التغلب على المصاعب. وعلينا هنا والآن، أن نعلن فكرة ''استثناء الإيدز''. وعلينا تشكيل اتحاد من الشركاء الوطنيين والدوليين ضد الإيدز. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي تمكننا من حماية أنفسنا كي نحافظ على مجتمعنا، ونساهم في الحفاظ على حياتنا ونشارك الذين حولنا أسباب الحياة والأمل.

ولهذه الأسباب مجتمعة نؤيد مبادرة الأمين العام بإنشاء صندوق عالمي للصحة خاص بالإيدز. ويجب أن تكون إدارته دقيقة وشفافة، ولكن بدون إجراءات معقدة، من أجل تسهيل وصوله إلى المناطق والأفراد المحتاجين.

وبالنسبة لحالة استثنائية، يتطلب الأمر اتخاذ تدابير استثنائية. ولهذا، فإن مالي، بينما ترحب بالنتائج المشجعة التي حصلت عليها بعض البلدان فيما يتعلق بخفض

نفقات الأدوية، تناشد أن يقوم آخرون بالتفاوض مع شركات الأدوية حتى يصبح الحصول على رعاية صحية من نوع جيد لحالات العدوى بالفيروس/الإيدز وتوفير مضادات فيروسات النسخ العكسي حقيقة واقعة في أرجاء أفريقيا.

ونحن، في النهاية، مقتنعون بأن أفريقيا، الموحدة والواثقة بشراكة قوية مع المجتمع الدولي، ستتغلب على الإيدز وعلى كل السلوكيات السلبية المترتبة عليه.

إن مشكلتنا باختصار هي مشكلة بسيطة جدا فعلا. فبالنسبة لهذا القرن الجديد، هل سنبني مدنية قائمة على القيم والتقدم، يكون الإنسان محورها، أم سنسمح للبشرية بأن تتحطم عن طريق عدم توفر الإبداع والإرادة؟ أو عن طريق عدم توفر التضامن؟ إن خيارنا واضح – أن نعيش ونعمل معا لنلحق الهزيمة بهذا الوبال. هذا هو التحدي الذي كتب علينا أن نستجيب له خلال هذه الدورة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان يدلي به فخامة السيد ماثياس سيناميني، نائب رئيس جمهورية بوروندي.

السيد سيناميني (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): الكفاح ضد الإيدز أصبح كفاحنا من أجل بقاء سكاننا. الإيدز يقتل أكثر الناس إنتاجية. إنه يؤثر على صغار مواطنينا، وهو، إذ يفعل ذلك، يقيد إمكانيتنا من أجل التنمية لليوم والغد. إنه يعرض للخطر كل الجهود التي نبذلها لتخفيف حدة الفقر وتوفير حياة أفضل لشعبنا.

بالنسبة لبوروندي، ارتفع معدل الإصابة بالفيروس من أقل من ١ في المائة عام ١٩٨٣ إلى حوالي ١٥ في المائة اليوم في المناطق الحضرية، ويبلغ المعدل ٧,٥ في المائة في المناطق الريفية. وهذا يدل على خطورة الحالة.

ولقد أصبح الإيدز اليوم السبب الرئيسي لوفاة البالغين وأحد الأسباب الرئيسية لمرض ووفاة الأطفال. والمجتمع في بوروندي اليوم يجب أن يتصدى للأعباء الاجتماعية المتزايدة ويتحمل الأثر السلبي لهذا الوبال على الاقتصاد كله. ونظرا لهذه الحالة، وضعت حكومة بوروندي خطة استراتيجية وطنية لمكافحة الإيدز. والخطة متعددة القطاعات في سعيها إلى إيجاد طريقة للتغلب على المرض، وهو ليس مرضا طبيا فحسب، وإنما مرض اجتماعي أيضا.

لقد جرى التركيز بشكل خاص على العمل الوقائي الذي تطالب به شبكة الأفراد المتضررين بالفيروس/الإيدز والشباب بالقيام فيه بدور له أهمية رئيسية. وبالإضافة إلى هذا، سرعت الحكومة تعبئة السكان بدعم من الزعماء السياسيين والدينيين، وجمعيات مكافحة الإيدز والجمعيات النسائية وسائر العناصر الفاعلة من القطاع الخاص. وتحقيقا لهذا، فإن إنشاء المجلس الوطني لمكافحة الإيدز – وهو جهاز للعمل المنسق ولإثارة الوعي بهذا الوبال، بل ولتعبئة الموارد أيضا – يكمل وسائلنا القائمة.

ولتحسين حصول المرضى بالإيدز على العلاج أنشأت الحكومة أيضا صندوقا وطنيا للتضامن العلاجي وألغت الرسوم الجمركية وسائر الضرائب على الأدوية، بما في ذلك مضادات فيروسات النسخ العكسي. وأبرمت توا اتفاقات مع شركات أدوية عديدة لتخفيض أسعار تلك المضادرات.

وبالرغم من هذه الخطوات كلها، لا تزال تلك المضادات غير متوفرة لمعظم المرضى. ولهذا، فإن توفير المضادات الرديفة يبدو بالنسبة لنا الوسيلة الممكنة الوحيدة للتغلب على هذا الوباء بالنسبة للمرضى من البلدان الفقرة. وآمل في أن تحل هذه المسألة المتعلقة بإنتاج المضادات الرديفة

بطريقة مناسبة عن طريق المجموعات الاقتصادية المعنية بالتوصل إلى حل مناسب للحياة والصحة.

ولقد عبأت حكومة بوروندي الجهود للتوصل إلى سبل مكافحة الإيدز. فخلال مؤتمر المانحين في باريس، وعد المجتمع الدولي بتقديم دعم مالي. ولا يساورني شك في أن هذه الوعود ستتحقق نظرا للحالة الملحة القائمة.

وهذه الأعمال كلها التي خطط لها لوقف وبال الإيدز في بلدي ستكون، دون شك، غير مثمرة إذا ظلت الحرب قائمة وكذلك عدم اليقين، لأن الحرب تسهم في انتشار الإيدز. ولهذا، بعد عامين من التفاوض، بوساطة السيد نلسون مانديلا الهامة، والتوقيع على اتفاق أروشا للسلام بتاريخ ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠، فإن إحلال وقف إطلاق النار شرط لا غنى عنه للوصول بعملية السلام إلى خاتمة ناجحة وتنفيذ البرنامج الوارد في اتفاق السلام. لكن منذ التوقيع على الاتفاق، صعدت جماعات المتمردين اعتداءاتها بشكل خاص ضد السكان المدنيين والأهداف المدنية. وعلى المجتمع الدولي وبلدان المنطقة أن يكونا أكثر تشددا مع الذين يرفضون السلام. ويجب عليهما أن يكونا مستعدين، وفقا لاتفاق السلام، لاعتبار أعمال العنف الحالية التي تمارسها جماعات المتمردين رفضا للمفاوضات، ويجب عليهما أن يكونا مستعدين لاتخاذ كل التدابير المناسبة للتصدي للحالة، بما في ذلك فرض الجزاءات.

وفي هذا السياق، ما لم يتوقف العنف والحرب، سيكون من الصعب تماما علينا أن ننفذ مختلف أحكام الاتفاق. لذلك، فإنني أنتهز هذه الفرصة لأطلب بإلحاح من المجتمع الدولي، الذي وعد بهذا، أن يبذل قصارى جهده ويطلب من جماعات المتمردين أن تعود إلى عملية أروشا للسلام.

وفي بوروندي، الإيدز يقتل أعدادا تساوي الأعداد التي تقتل في الحرب؛ ومن الضروري أن نبذل قصارى جهدنا لنلحق الهزيمة بهما على حد سواء. هذا ما تحاول حكومة بوروندي عمله بوسائل متواضعة وفي ظل ظروف صعبة جدا. وينبغي أن نواصل حماية الأفراد الضعفاء والأيتام، وأن نعزز احترام حقوق الإنسان الأساسية، وأن نقلل من ضعفنا أمام الإصابة بالفيروس/الإيدز وتقديم الدعم للمرضى.

إن تعبئة السكان لمكافحة الإيدز جارية، وكذلك الحال بالنسبة للتعبئة الدولية. وهنا، أود أن أعرب عن التحية لمبادرة الأمين العام، السيد كوفي عنان، بإنشاء صندوق صحي عالمي لمكافحة الإيدز. وهذه أيضا فرصة لأشكر كل الذين ساهموا فيه والذين يخططون للقيام بذلك.

وأخيرا، أود أن أشكر كل الذين تعهدوا بتقديم مساعدات إلى بوروندي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ في باريس، وعلى وجه الخصوص لمكافحة الفقر والإيدز. وبعض هذه المشاريع أحرزت تقدما عظيما بالفعل، لكنني أود أن أطلب من الجميع أن يواصلوا تنفيذ التزاماتهم، وعلى وجه الخصوص عن طريق الاشتراك في المشاورات المواضيعية لمكافحة الإيدز المخطط لها أن تجرى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيدة إلف بورست - إيلرز، نائبة رئيس الوزراء، وزيرة الصحة، والرعاية الرياضة في مملكة هولندا.

السيدة بورست - إيلرز (هولندا) (تكلمت بالانكليزية): حكومة هولندا تأمل بصدق أن يكون هذا الاجتماع ملهما للقيام بتعهد شخصي، ووطني، ودولي أقوى للكفاح ضد الفيروس/الإيدز - وهو التزام من جانبنا نحن، الحكومات، بالتعاون الوثيق مع المجتمع المدني.

إن الوباء ينتشر في شتى أنحاء العالم انتشار النار في الهشيم. ففي كل دقيقة يصاب عشرة أشخاص – تسعة منهم في البلدان النامية. إلا أن الإيدز آخذ أيضا في الانتشار بسرعة في أوروبا الشرقية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا. ومن المعروف أن الذين يعيشون في حالة من الفقر معرضون لخطر الإصابة بشكل أكبر. ومن الحقائق المؤكدة كذلك أن الإيدز يؤدي إلى زيادة التكاليف، وقلة الإنتاجية، وانخفاض النمو الاقتصادي، مما يفضي إلى حلقة مفرغة. ويؤثر الإيدز تأثيرا بالغ الخطورة على التنمية في أي بلد من البلدان، وكذلك على حياة الأفراد من سكانه.

والاستثمار في الحد من الفقر هو عنصر أساسي من عناصر مكافحة وباء الإيدز. ويشكل النمو المناصر للفقراء والحكم القائم على المشاركة أفضل سبيل للقضاء على الإيدز. ولذا كانت التنمية أساسية، إلا أننا بحاجة إلى ما هو أكثر من ذلك. وينبغي أن تقوم الحلول لأزمة الإيدز على أساس احترام حقوق الإنسان كمبدأ يسترشد به. والمساواة بين الجنسين من العناصر الأساسية في الحد من قابلية تعرض النساء والفتيات للإصابة بمرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبالتالي، فإن تمكين النساء والفتيات هو الجوهر، حتى يتسنى لهن الإصرار على السلوك الجنسي المأمون.

وعدم التمييز ضد المصابين بمرض نقص المناعة البشرية ليس مسألة إنسانية فحسب، بل هي مسألة أساسية أيضا لتجنب وصمة العار التي تلصق بهم؛ فالخوف من هذه الوصمة أحد الأسباب الأساسية للإنكار، مما يعوق الوقاية الناجعة. والمصابون بفيروس نقص المناعة البشرية أعضاء في مجتمعاتنا، ينبغي أن تتاح لهم فرص العمل وأن يكون بوسعهم السفر دون قيود. والنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها إنما يكمن في الحد من القابلية للتعرض للإصابة بمرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولقد تشجعت كثيرا بالكلمات الملهمة للأمين العام التي وردت في بيانه صباح اليوم بشأن هذه المسألة.

كل ذلك يتطلب عنصر القيادة – أن نتحلى جميعا بالملكات القيادية – وكذلك الالتزام السياسي الذي يعد عنصرا أساسيا. وطالما استمر القادة السياسيون في الاستخفاف بهذه المشكلة أو إساءة تقدير أبعادها، فإننا سنهدر وقتا ثمينا وستستمر الخسارة في الأرواح البشرية. وعلينا أن نواجه هذه القضية في إطار من الانفتاح؛ وأن نحث على اتباع نهج يقوم على الصراحة والتعمق، مع إشراك المجتمع المدني، بغية مواجهة التحديات التي نواجهها.

ولقد اتبعت هولندا نهج الوقاية وتحسين نظام الرعاية الصحية بوصفهما حجر الزاوية في أي سياسة ناجعة لمكافحة الإيدز. وحتى نفلح في هذه المعركة، فنحن بحاجة للاستثمار في تحسين الرعاية الصحية الأساسية. وعلينا أن نتأكد من أن تلك التحسينات متوافقة مع احتياجات البلدان المتضررة. ويجب مواصلة تطوير الوقاية، والتعليم، والإعلام والدعوة على أساس احترافي واسع النطاق كيما تصل هذه الأمور إلى شعوبنا. لذا، تقدم حكومة بلادي دعما أساسيا وكبيرا للعمل الهام الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وينبغي لهذه الدورة الاستثنائية أن تثني على الدور القيم الذي تقوم به هاتان الهيئتان التابعتان للأمم المتحدة.

والعلاج، وإمكانية الحصول على العقاقير الطبية وإجراء البحوث، بالطبع، من العناصر الأساسية في أي استراتيجية ناجعة لمكافحة الإيدز. وتعد هولندا من أكبر المانحين المساهمين في المبادرة الدولية بشأن لقاح الإيدز. ويجب أن تتجه أبصارنا نحو المستقبل ومضاعفة الاستثمار في شتى أنحاء العالم من أجل تطوير مبيدات الجراثيم واكتشاف لقاح مضاد للمرض. وأشدد على موقف الحكومة الهولندية

الداعي إلى ضرورة تمكين البلدان النامية دائما من إنتاج أو استيراد العقاقير التي يستطيع مواطنوها أن يتحملوا أسعارها. وما فتئت حكومة بلادي تؤكد على الحاجة إلى المرونة في إطار الاتفاق المعني بجوانب حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة. ويجب أن تكون حكومات البلدان النامية قادرة على أن تفرض على الشركات الصيدلانية أن تنتج من أجل السوق المحلية أو الحصول على عقاقير طبية رخيصة الثمن من خلال واردات موازية.

وتبقى لدي كلمة فيما يتعلق بالآثار المالية. فمن أجل مكافحة هذا المرض بشكل ناجع، لا بد من توفير مزيد من الأموال. وهذا أمر واضح تماما. والمسألة هي ما إذا كان إنشاء صندوق عالمي للصحة ومكافحة مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هو السبيل الأمثل لجمع تلك الأموال. فهناك العديد من المنظمات القائمة التابعة للأمم المتحدة، والمبادرات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي أثبتت أهميتها. غير أنها ما زالت تفتقر إلى الموارد الكافية. وعلينا ألا ننسى تحسين الدعم الذي نقدمه لها؛ على أن نتجنب الدخول في تنافس على التمويل بين تلك المنظمات الهامة المشهود لها وبين المبادرات الجديدة.

وحيث أنه سينشأ صندوق عالمي للصحة ومكافحة مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإنني أتوقع من البلدان المؤسسة لهذه الفكرة أن تقدم الأموال بدلا من الاكتفاء بالتأييد الشفوي. ولكن، هل ستكون هذه الأموال جديدة وإضافية حقا؟ وما هي الشروط التي ستلحق بها؟ فعلى سبيل المثال، إنني سأعترض بقوة على أي شروط تحد من مرونة الاتفاق المعني بجوانب حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة. ونحتاج أيضا إلى مزيد من الوضوح فيما يتعلق بإدارة الصندوق وتنظيمه. وأتفق مع زميلتي المحترمة، كلير شورت، في أن يكون الصندوق على النسق الناجح للتحالف العالمي لتوفير اللقاحات والتحصين، تلك المبادرة العالمية لإنتاج اللقاحات. وينبغي إشراك البلدان المتضررة بالكامل في هيكلة الصندوق. فلا يسعنا أن نعمل بدون الاستفادة من أفكارها القيمة. وينبغي أن تكون إدارة الصندوق عملا قائما على الشراكة تماما.

وعلى الصندوق أن يسعى إلى تنسيق جهوده مع المبادرات القائمة، مثل مبادرة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والتحالف العالمي لتوفير اللقاحات والتحصين، والمبادرة الدولية بشأن لقاح الإيدز. ويجب تلافي الازدواجية أو التنافس مع الصناديق والبرامج القائمة.

وبمجرد أن تراعى هذه الشواغل مراعاة كاملة، ستكون حكومة هولندا على استعداد للمساهمة. وكما جرت العادة، ستكون مساهمتنا كبيرة وإضافية. وستتوقف مساهمتنا على تعهدات جميع البلدان الأعضاء في مجموعة السبعة بالنسبة للموارد الإضافية. ونأمل مخلصين أن تواكبنا البلدان الأعضاء في مجموعة السبعة في هذا الصدد، مثلما فعل بعضها صباح هذا اليوم بالفعل.

والإيدز مشكلة تهم العالم. وهي لا تعرف حدودا. وجميع البلدان تتأثر بهذه المشكلة. وهولندا أيضا تتحمل نصيبها من هذا البلاء والخسارة التي يسببها. ومنذ عام ١٩٨٥ ونحن نخوض معركة شرسة. وأسلحتنا في هذه المعركة هي الصراحة، والاعتراف والتوعية. وكان إشراك المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، ومن يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن، والمثليين وبائعات الهوى والشباب، عاملا بالغ الأهمية في هذا الصدد. وتشهد معدلات الإصابة تراجعا في الوقت الحاضر. غير أننا قد شطبنا عبارة الشعور بالرضا الذاتي من مفردات عملنا.

وبعد عشرين عاما منذ بدء تفشي هذا الوباء، فإننا نعكف الآن، أخيرا، على مناقشته على أعلى المستويات

السياسية، وعلينا أن نقر بأننا قد قصرنا. عشرون عاما تخللها ملايين الوفيات، لم يعد أمامنا أي ذريعة للإنكار أو أي شيء آخر سوى الصراحة والحسم والقيادة. هذا ما نتعهد به اليوم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لدولة السيد بيتاك إنتراويتيانونت، نائب رئيس الوزراء في تايلند.

السيد إنتراويتيانونت (تايلند) (تكلم بالانكليزية): إنه لمن دواعي الامتياز والسرور أن أخاطب الجمعية العامة، بالنيابة عن حكومة تايلند، في دورتها الاستثنائية السادسة والعشرين المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونظرا لضيق الوقت المتاح، سوف أكتفي ببعض الملاحظات الموجزة، لأن النص الكامل لبياني سوف يتم تعميمه.

إن هذه الدورة الاستثنائية، أو المؤتمر الحكومي الدولي رفيع المستوى الأول من نوعه الذي يكرس لقضية فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، هي حقا مبادرة تأتي في أوانها، وفرصة لنا جميعا نتعهد خلالها بالالتزام السياسي والمالي لمكافحة هذا الوباء.

وقد قضى ما يزيد عن ٢٢ مليون شخص نحبهم في كافة أرجاء العالم على مدى العقدين الماضيين، منذ ظهور أولى حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأزهق هذا الفيروس أرواحاً أكثر مما أزهقه أي نوع من أسلحة الدمار الشامل. ويوجد في الوقت الحالي أكثر من ٣٦ مليوناً من المنكوبين بهذا الوباء. ففيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يشكل خطراً عالمياً صامتاً لا يقتصر تهديده على التنمية والأمن البشري فحسب، بل يمتد إلى الأمن الدولي أيضاً، لدرجة أن مجلس الأمن قد سلم فعلاً بالطابع العالمي لهذا الخطر.

ومن ثم، فإن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ليس بالخطر الذي يمكن لأي بلد أن يتصدى له بمفرده. فهو أزمة عالمية لا تقتضي اتخاذ إجراء على الصعيد الوطني فحسب، بل تستدعي أيضاً التعاون على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ولا بد من أن نجد الطرق والوسائل للوفاء بقرارنا الوارد في إعلان الألفية بأن يتوقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فضلاً عن البلاء المتمثل في الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية التي نكبت بها البشرية، وتشرع في الانحسار بحلول عام ٢٠١٥. وتحقيقاً للفعالية في مجابهة بلاء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يجب أن نشترك في تحمل المسؤولية عن إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على نطاق العالم فضلاً عن درء الأخطار التي تهدد الأمن الدولي، على النحو الذي طالب به زعماؤنا في مؤتمر قمة الألفية في العام الماضي.

وفي منطقتنا، اتخذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بتوافق الآراء مؤخرا، في دورتها السنوية السابعة والخمسين، قراراً مقدماً من تايلند، بعنوان ''مطالبة إقليمية باتخاذ إجراء لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ''. وفي جنوب شرقي آسيا، سلم قادة أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بالأهمية العاجلة لمشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وسيعقدون مؤتمر قمة استثنائيا للرابطة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل.

وستحظى تايلند أيضاً بشرف استضافة مؤتمرين دوليين على قدر كبير من الأهمية، هما المؤتمر الدولي الخامس المعني بتقديم الرعاية المنزلية والمجتمعية للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، المقرر عقده في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، والمؤتمر الدولي الخامس عشر المعني بالإيدز، المقرر عقده في عام ٢٠٠٤.

ومن دواعي ارتياح تايلند، بوصفها من البلدان التي عانت كثيراً من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أن

تتخذها وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمات أخرى كثيرة مثالاً لدولة اضطلعت بأنجح البرامج في العالم للوقاية من الإيدز وإذكاء الوعي به. والواقع أن سِجلنا في معالجة وباء الإيدز يدل على أنه يمكن احتواء هذا الوباء. وبعد أن كان التنبؤ قاسياً في عام ١٩٩١ بأن ٤ ملايين شخص في بلدنا سيصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠٠١، رأينا عدد الناقلين للمرض ينخفض بما نسبته ٧٧ في المائة عن ذلك الإسقاط فيبلغ اليوم أقل من مليون شخص.

وكجزء من إسهامنا في مكافحة هذا الوباء العالمي، فإن تايلند ليست على استعداد لتبادل خبراتنا فحسب، وإنما هي أيضاً على استعداد لتقديم المساعدة التقنية الملائمة للبلدان النامية الأخرى، بما فيها أصدقاؤنا من القارة الأفريقية، وذلك من منطلق التعاون بين بلدان الجنوب.

ومن الدروس الرئيسية التي استفدناها من تجربتنا مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أن القيادة يجب أن تسلم بالحجم الرهيب لهذا الوباء وأن تكون على استعداد لمناقشة ضخامة مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بصراحة. وقد كانت تايلند أول البلدان الآسيوية التي كسرت حاجز الصمت وواجهت الأزمة مواجهة مباشرة. وثانياً، يلزم أن نعالج مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من منظوري الوقاية والعلاج على السواء. وثالثاً، يلزم أيضاً أن نتخذ نهجاً كلياً يتصدى للجوانب الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لمشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ولبرامج التثقيف والوقاية والتوعية المنسقة على الصعيد الوطني بصفة خاصة أثر ناجع في السيطرة على انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولكي تكون هذه البرامج فعالة، يلزم أن تشمل جميع قطاعات المجتمع، بحيث تشترك فيها الجهود من أعلى المستويات إلى مستوى القاعدة الشعبية، بما فيها المنظمات غير الحكومية والمصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وإلى جانب التدابير الوقائية، لا بد من أن تشكل الرعاية والدعم والعلاج جزءاً لا يتجزأ من استجابتنا الفعالة للوباء. بيد أن الأسعار الباهظة للعقاقير الضرورية تحد من إمكانية حصول السكان على العلاج في البلدان النامية.

ومن دواعي سرورنا الشديد أن نرى الأمم المتحدة تمسك أخيراً بزمام المبادرة فتسلِّم بأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لا يقتصر على كونه مسألة طبية ومتعلقة بالرعاية الصحية فحسب، بل هو أيضاً مسألة إنسانية، وأن نراها تعقد هذه الدورة الاستثنائية. ونعرب عن تقديرنا للدور الذي يؤديه برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في هذا الصدد. كما نؤيد مشروع الإعلان الخاص بالالتزام الذي سيتم اعتماده في هذه الدورة الاستثنائية.

وتود تايلند في هذا الصدد أن تحث البلدان المنتجة للعقاقير، والمنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية، ولا سيما الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، وخاصة شركات المستحضرات الصيدلانية، على الاشتراك بنشاط في الأبحاث والتنمية المتصلة باللقاحات والعقاقير المضادة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمساعدة على توسيع سبل الحصول على لقاحات فيروس نقص المناعة البشرية والعقاقير المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وجعل تكلفتها في متناول كل من يحتاج إليها في البلدان النامية. ويلزم أن يكون إنتاج هذه العقاقير المنقذة للحياة أكثر استلهاما بالشواغل الإنسانية وأقل توجها بالدوافع التجارية البحتة.

وليس الالتزام السياسي وحده ضرورياً لجميع الجهود والبرامج الخاصة بمكافحة فيروس نقص المناعة

البشرية/الإيدز، بل إنها تتطلب أيضاً الموارد المالية. وقد يدّعي البعض أنه لا قِبل لنا بتكاليف التصدي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فهو يحتاج إلى مبلغ يتراوح بين ٧ بلايين و ١٠ بلايين دولار في السنة وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة. ولكن بالنظر إلى أن كل فرد من أغنى ٢٩ فرداً في العالم لديه أصول تفوق ذلك الرقم، وإذا كانت البلدان النامية والقطاع الخاص، بما في ذلك أولئك الأفراد الأثرياء، ستسهم في الصراع العالمي ضد فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، فليس المبلغ الذي يتراوح بين ٧ بلايين و ١٠ بلايين دولار بالرقم المرتفع على الإطلاق، وهو بالتأكيد في متناول أيدينا.

وقد عكفنا على مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لمدة تتجاوز العقدين، منذ أن ظهرت أولى حالات الإصابة به. فجرى تبادل للخبرات؛ والتعلّم من دروس مستفادة. ومع ذلك فما زال يبقى الكثير مما يلزم عمله، فالملايين من المصابين والمتضررين يموتون وهم ينتظرون مساعدتنا. ولا نملك بالتأكيد أن نقف غير مبالين. فهذا تدخل إنساني لا ينبغي أن يعترض عليه أحد.

هذه الدورة الاستثنائية بداية مبشرة بالخير في حملتنا العالمية ضد هذه الأزمة العالمية. وأنا واثق بأننا بالتصميم، والتضحية والنية الحسنة، سنحقق هدفنا الخاص بوقف انتشار الفيروس/الإيدز بحلول عام ٢٠١٥. وتحقيقا لمنفعة البشرية، تايلند مستعدة، من جانبها، للقيام بدور نشط في ذلك الجهد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد روغيليو باردو، وزير الصحة العامة في كوستاريكا.

السيد باردو (كوستاريكا) (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي في البداية بأن أعرب عن تهنئتي للسيد هاري هولكري على انتخابه الذي يستحقه بجدارة لرئاسة أنشطة هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لاستعراض مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من جميع جوانبها. وأود أيضا أن أعترف بالعمل الممتاز الذي قام به الميسرون في العملية التحضيرية والإسهام القيِّم الذي قدمه مكتب الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في سبيل عقد هذه الدورة.

إن وباء الإيدز أصبح مأساة كبرى. وقد استمعنا إلى إحصاءات عديدة، ومن المقدَّر أن أكثر من ٢١ مليونا من البشر قد ماتوا حتى اليوم كنتيجة مباشرة للوباء. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وحدها، يعاني حوالي مليونين من البشر من العدوى بهذا الداء، الذي له نتائج خطيرة على بلداننا. وبينما الآثار التي تترتب على البشرية من الإيدز لا تقاس، فإن أثره الاقتصادي واضح جدا أيضا: الوباء سيخفّض النمو الاقتصادي إلى حد مأساوي.

ولقد حقق علم الأوبئة المتعلق بالفيروس/الإيدز في كوستاريكا نموا تدريجيا. فبين عام ١٩٨٣ وتشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠، شَخَّصنا ٦٧٩ ٣ حالة إصابة بالفيروس/ الإيدز، مع انخفاض يسير في الإصابات خلال العامين الماضيين. وهناك ٨٨ في المائة من الحالات تقع بين الذكور، لكن في السنوات القليلة الماضية كان الاتجاه نحو تزايد عدد الحالات بين النساء. وقطاع الأفراد الذين تبلغ أعمارهم بين ٢٥ و ٣٩ عاما هو الأكثر تضررا، وتبلغ نسبة حالاته ٥٨ في المائة من إجمالي الحالات.

وفي بلدي، فإن نقل المرض عن طريق الاتصال الجنسي هو الوسيلة الرئيسية للعدوى. والعدوى أكثر حدوثا بين المثليين جنسيا، الذين تبلغ نسبتهم ٤٤,٦ في المائة من الحالات، يليهم الغيريون جنسيا، وتبلغ نسبتهم ٢٣,٨ في المائة من الحالات، ومشتهو الجنسين، الذين يمثلون ١٥,٩ في

المائة من الحالات. ويبدو أن العدوى في صفوف الذين يحتاجون إلى دم وعن طريق نقل الدم قد توقفت، حيث لا تبلغ الآن سوى ٣,٤ في المائة من الحالات. ونقل المرض من الأمهات إلى الأطفال قبل الولادة التي تصل نسبته إلى ١,٥ في المائة من الحالات، والعدوى بين مدمني المخدرات عن طريق الحقن، وتبلغ نسبتها ١,١ في المائة من الحالات، وإن كانت النسبة غير مرتفعة، تنذر بالخطر أيضا.

وفي ضوء حالة الوباء هذه، وضعت حكومة بلدي خطة استراتيجية وطنية جديدة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤. وبموجب هذه الخطة، نركز على الإعلام والوقاية، والاتصالات الاجتماعية والتعليم، والإعلام الموجه إلى الجماعات الضعيفة، وكذلك على توسيع تغطية الكشف، والتشخيص، والمتابعة ونوعية العلاج، وخفض نفقات العلاج، والاهتمام الشامل بعلم الأوبئة، وبناء وتعزيز الشراكات. وقد وضعنا أهدافا محددة في كل مجال من مجالات الأولوية هذه، التي نسعى إلى تحقيقها بالدعم القيِّم من مؤسسات عامة وخاصة كثيرة ومن المجتمع المدني.

وفي الوقت الحالي، توفر كوستاريكا علاجا بروتوكوليا للأفراد الذين يعيشون بالإيدز. وذلك العلاج، جنبا إلى جنب مع الاهتمام الشامل، ودعم الأسر وتقديم المشورة إليها، مكفول تماما عن طريق نظامنا للصحة العامة. وفي السنوات الأخيرة، أسفرت سياستنا الخاصة بالإدارة المتأنية للعقاقير الرديفة عن تخفيض النفقات دون خفض نوعية الأدوية المستخدمة. ونحن نؤيد كل المبادرات الرامية إلى زيادة خفض تكلفة العلاج وتطوير أدوية أكثر فعالية.

وكوستاريكا تؤيد مشروع إعلان الالتزام المقرر اعتماده في نهاية هذه الدورة؛ إنه يعكس اهتماماتنا وأولوياتنا الرئيسية. وبالتالي، سأقصر كلامي على التأكيد على القليل من المسائل التي تهمنا بشكل خاص.

نحن نعتقد أنه لا غنى عن تعزيز القيادة والتنظيم في الكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من أجل وضع خطط تمويل وطنية ودولية كبيرة في الوقت الذي يمكن فيه لكل دولة تحقيق الإدارة المناسبة لتلك الخطط.

ونحن مقتنعون بأن أفضل رد على هذا التحدي هو تعزيز الوقاية، وبخاصة من نقل المرض عن طريق الاتصال الجنسي ومن الأم إلى الطفل قبل الولادة. وفيما يتعلق بنقل المرض عن طريق الاتصال الجنسي، نحبذ اتخاذ تدابير إعلامية وتعليمية حازمة وشاملة تستهدف خفض مستوى الضعف، وبخاصة بين الجماعات الأكثر تعرضا للخطر، ورسم أهداف ملموسة لتنفيذ تلك التدابير. وفي كوستاريكا، نحن ملتزمون بتعزيز التعليم الجنسي في المدارس الابتدائية والمدارس الثانوية على السواء وبين الشباب خارج النظام التعليمي، والمهاجرين، والعاملين في مجالات تتصل بالجنس والرجال الذين يمارسون الجنس مع رجال آخرين.

وكوستاريكا، باعتبارها مناصرا ثابتا لحقوق الإنسان، تؤيد كل المبادرات للقضاء على ممارسة التمييز العنصري والفصل العنصري ضد المصابين بالفيروس أو الذين يعيشون بالإيدز. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٨، أصدرنا قانونا عاما بشأن الفيروس/الإيدز، حدد مسؤوليات المنظمات التي تتعامل مع هذه المسألة وحقوق وواجبات الذين يعيشون بالفيروس/الإيدز. ويرسي أيضا آليات ترمي إلى خفض التمييز وتعزيز الاندماج الاجتماعي للمتأثرين بالفيروس.

وبلدي يؤيد الجهود المبذولة لتعزيز البحث الكيميائي والبيولوجي والاجتماعي. ونحن نهتم بشكل خاص بدراسة عادات وسلوكيات من هم أكثر تعرضا للخطر، وجماعات السكان الأكثر ضعفا، وبتطوير تكنولوجيات واستراتيجيات جديدة للوقاية والعلاج. وأعيد تأكيد رغبتنا في أن نشرك معنا الدول النامية الأخرى في تلك الثروة من الخبرة التي

جمعناها في مجال العلاج الطبي. ونحن واثقون بأن منظومة الأمم المتحدة والبلدان المانحة ستساعد على تهيئة الظروف اللازمة لدعم ذلك التعاون الأفقي.

وأخيرا، اسمحوا لي بأن أؤكد مجددا التزامنا بالكفاح العالمي ضد وبال الإيدز. ونحن واثقون بأن هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ستمكِّن المجتمع الدولي من إظهار الإرادة السياسية التي لا غنى عنها لمواجهة هذا التحدي بصورة مشتركة. وبهذا وحده سنتمكن من تقدير قيمة الأهداف الواسعة النطاق التي يجب علينا أن نحققها لنتغلب على الوباء، بالعمل معا، لإعطاء معنى وكرامة لوجودنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة من ثم لمعالي السيد لارا إنغفيست، وزير الصحة والشؤون الاجتماعية في السويد.

السيد إنكويست (السويد) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت عن تأييد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي – استونيا وبلغاريا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا – والبلدان المنتسبة: تركيا وقبرص ومالطة. ويجري الآن تعميم نسخة كاملة من البيان، وسأركز على بعض من نقاطه.

إننا ننتقل الآن إلى العقد الثالث لانتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولقد تعلمنا مرارا وتكرارا أن علينا أن نتكلم بصراحة عن هذا الوباء، وأن نأخذ بعين الاعتبار وبأمانة، الأشخاص الأكثر تعرضا لخطر انتقال هذا المرض إليهم، وكيف أصبحوا عرضة لهذا الخطر. وفيروس نقص المناعة البشرية من الأمراض التي تنقل إلى حد كبير عن طريق الاتصال الجنسي. وللاستجابة الفعالة لهذا الوباء، لا بد من تناول الحياة الجنسية بطريقة متفتحة وصريحة. يجب أن نتخذ إجراءات فعالة لضمان أن يعرف الناس في كل مكان، وبصفة خاصة الشباب، كيف يحموا أنفسهم من انتقال العدوى إليهم. وعلينا أن نسهل الوصول إلى التعليم الذي يتناول الجنس والعلاقات بين الأشخاص، وأيضا الوصول إلى الخدمات وطرق الوقاية. ويجب أن يكون هذا هو أساس برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية.

إن جهود الوقاية ينبغي أن تستهدف المجموعات المعرضة بشكل خاص للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، مثل الرجال الذين يمارسون الجنس مع أمثالهم، والرجال والنساء الذين يمارسون البغاء وأنشطة الاتجار بالجنس، ومن يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن، والسجناء، والسكان المتنقلين، والمهاجرين وغيرهم ممن يصعب الوصول إليهم بالتوعية والإعلام.

إن علاقات التسلط غير المتكافئة بين رجال ونساء، والتي لا تملك فيها النساء غالبا القوة للإصرار على ممارسة الجنس المأمون، تعرض صحة النساء والفتيات للأمراض. وكل امرأة وكل فتاة لها الحق في أن تقرر حياتها الجنسية كما تشاء، وأن تقول لا للجنس غير الآمن وغير المرغوب فيه. والوقاية والعلاج ركيزتان من الركائز المكملة للاستجابة الموسعة لوباء الإيدز. إن إمكانيات إتاحة الأدوية المضادة لفيروس نقص المناعة البشرية لمجموعات كبيرة من المصابين بهذا المرض من ذوي الموارد المحدودة، تشهد تحسنا ملحوظا.

وهذا يجلب الأمل في حماية أفضل للحياة والكرامة الإنسانية. ولكن يجب ألا ننسى أن العقاقير الطبية ليست سوى جزء من الحل لوضع حد لهذا الوباء. وثمة حاجة إلى تعزيز قدرات النظم الصحية على إعطاء أدوية مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية بطريقة فعالة وسليمة. ولا بد من مواصلة البحوث بغية التوصل إلى علاجات أرخص وأكثر فاعلية لمكافحة أعراض المرض. وينبغي أن يضاعف

العالم من جهوده من أجل تطوير اللقاحات ومبيدات الجراثيم الفعالة والمأمونة.

إن العبء الأكبر للإيدز إنما يقع على عاتق الفقراء. والإيدز يدفع البلدان والشعوب إلى مزيد من الفقر. وعلينا أن نحد من الفقر كيما يتسنى عكس اتجاه سرعة انتشار المرض.

وتحقيقا لهذا الغرض، اعتمد الاتحاد الأوروبي في شهر أيار/مايو برنامجا للعمل المتسارع بشأن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا، والسل، عن طريق الوقاية والرعاية والدعم. ويتكون البرنامج الجديد من ثلاثة عناصر: أولا، زيادة أثر التدخلات الحالية للوقاية من الأمراض المعدية ومعالجتها؛ ثانيا، تحسين توفر المستحضرات الصيدلانية الأساسية عن طريق جملة أمور منها التوسع في تطبيق نظام عالمي فعال لتسعير الأدوية على مستويات متعددة، والنهوض بالإنتاج المجدي والمستدام لصالح البلدان النامية المتضررة؛ ثالثا، دعم البحوث والتطوير لسلع عامة عالمية محددة، مثل اللقاحات والأدوية لمواجهة هذه الأمراض.

إن هذه التحديات لا يمكن مواجهتها بدون أن تكون هناك موارد جديدة وإضافية ومستدامة. لذلك، يرحب الاتحاد الأوروبي تماما بالاقتراح الذي قدمه الأمين العام وعدد من البلدان المانحة لإنشاء صندوق عالمي للصحة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونعتقد أن هذا الصندوق يجب أن يتناول ثلاثة أمراض معدية رئيسية: فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا، والسل. ويجب أن تتركز أنشطة الصندوق على تحقيق الأهداف فيما يتعلق بالصحة، وأن تتضمن إلى جانب الوقاية، إمكانية الوصول إلى الرعاية والحصول على العلاج.

والاتحاد الأوروبي، جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي، يلتزم بتعزيز الجهود الرامية لمكافحة هذه التهديدات الكبرى للحياة والتنمية، وبالإسهام بصورة ملموسة في الصندوق عندما يتم التوصل إلى اتفاق بشأن إنشاء مثل هذا الصندوق. إن الاتحاد الأوروبي يدرك ويشدد على الدور الحيوي والمساهمة الضرورية للجهات الفاعلة في المجتمع المدني في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبخاصة، الأشخاص الذين يعيشون بهذا المرض. ويجب إشراك هؤلاء في وضع وتنفيذ البرامج بأكبر قدر ممكن. والاتحاد الأوروبي يدرك الدور الهام الذي يضطلع به المجتمع المدني، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيرهما ويثني بقوة على عملهم المتفاني.

لذلك يعلق الاتحاد الأوروبي أهمية كبرى على الاستماع خلال هذه الدورة الاستثنائية إلى إسهامات ممثلي المجتمع المدني. وعلينا أن نتأكد من أننا سنمضي قدما انطلاقا من هنا. ويجب أن نتكلم بصوت عال. ويجب أن نحدد استجاباتنا. وأن نتعهد بتقديم مزيد من الموارد. وفي المقام الأول، والأهم من كل ما تقدم، يجب أن نتحلى بالملكات القيادية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة ميشيل باشيليت، وزيرة الصحة في شيلي.

السيدة باشيليت (شيلي) (تكلمت بالإسبانية): باسم وفد شيلي، الذي يتشكل من ممثلي حكومة بلادي والبرلمان، وممثلين عن المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمجتمع العلمي، أحيي جهود الدول الأعضاء في هذه المنظمة الرامية إلى جعل قضية في أهمية فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، محورا لمناقشة عالمية، باعتبارها التزاما لصالح البشرية جمعاء.

بعد عشرين عاما من تشخيص أولى حالات الإصابة بالإيدز، أصبحنا ندرك القيمة الكبرى للقرار الهام الذي اتخذه

السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة بإشراك الدول في هذا المسعى لمواجهة الإيدز عالميا، واعتباره من حالات الطوارئ العالمية. ونحن بحاجة ماسة إلى رد فعل من جانب المجتمع الدولي يتناسب مع حجم التحديات التي تبلورت تدريجيا مع تفشي هذا الوباء، وبخاصة في البلدان النامية.

وفي هذا الصدد، تؤيد حكومة بلادي المساعي الرامية إلى إنشاء صندوق عالمي للصحة والإيدز كمساهمة متقدمة في الكفاح من أجل الحد من التفاوتات الاقتصادية الضخمة القائمة بين العالم الصناعي وتلك البلدان ذات الموارد الأقل فيما يتعلق بقدرتها على مواجهة فيروس نقص المناعة البشرية. ونعتقد أن هذه المبادرة هي تعبير عن التضامن مع العديد من بلداننا، وتفهم الصعاب التي تواجهها في تنفيذ السياسات الملائمة إزاء هذا الوباء. ونود كذلك أن ننوه بالالتزام الذي تعهدت به مجموعة ريو حيال الأهداف والمقاصد التي اقترحت نتيجة لهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. إن هذا الالتزام إنما يعبر عن مدى حساسية القارة الأمريكية لهذه المشكلة.

والمشكلة التي نناقشها معقدة، غير أنه بالرغم من الصعوبات المتأصلة في العمليات المتسمة باصطدام قيم ومصالح وثقافات متنوعة، ها هي الجمعية العامة تعرب، ويجب أن تعرب بحزم، عن التزام البشرية باحتواء وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وكفالة حقوق شعوبنا وتمتعها بحياة أفضل.

فليس الاحترام الكامل لحقوق المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأكثر شرائح السكان تعرضاً له، من وجهة نظر حكومتي، واجباً مفروضاً على الدول فحسب، وإنما هو أيضاً شرط مسبق لإحراز التقدم صوب احتواء هذا الوباء والوفاء بالالتزامات الأخلاقية الملحة من جانب مجتمع يزداد اتساماً بالديمقراطية.

ويرجع الوباء في شيلي بصفة رئيسية إلى الانتقال عن طريق الاتصال الجنسي، وبصفة رئيسية بين المثليين أو أصحاب الميل الجنسي المزدوج. وقد زودتنا هذه السمة الوبائية والنتائج التي أسفرت عنها الدراسات والتقييمات بالأساس اللازم لإعداد استراتيجيات وسياسات ناجعة للوقاية والعلاج. وقد أعدت هذه الاستراتيجيات والسياسات بمشاركة نشطة من المؤسسات العامة الأخرى والمجتمع المدني، لا سيما منظمات المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والفئات الأكثر تعرضاً للوباء، فضلاً عن المنظمات الكنسية والإنسانية بصفة عامة.

وفي هذه الاستجابة علامة واضحة على اقتناعنا بأن العوامل الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية – الثقافية تحدد قابلية الأشخاص للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وقد أدى هذا إلى اتخاذنا قراراً بأن نتكاتف، بمشاركة من جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، في إعداد سياسات تعزز التنمية البشرية والتضامن البشري وتسلم بالتنوع بوصفه أصلاً من الأصول الثقافية. وهذا هو محور تركيز جهودنا.

وإدراكاً منا لمسؤوليتنا كدولة إزاء المصابين بالإيدز، وبالرغم من القيود التي نعانيها، وهي اقتصادية بصفة رئيسية، كان اختيارنا واضحاً. إذ زادت حكومتنا تدريجياً الميزانيات المخصصة لهذا المجال، فوفرت العناية الطبية المباشرة فضلاً عن التدريب لأفرقة العناية الصحية في جميع أرجاء البلد. ونقوم بالتوسع في التغطية الصحية، التي تشمل الآن، بفضل الدعم الدولي، ٨٠ في المائة من البلد. وعملنا من أجل تعزيز الصحة ومنع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية عن طريق التثقيف والاتصال، بما في ذلك السبل الضرورية لإحداث تغييرات سلوكية في ميدان النشاط الجنسي.

وحكومتي مقتنعة فوق ذلك بأنه لا غنى عن تعزيز العوامل النفسية الاجتماعية التي تعزز الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، وعن الأخذ بنهج شامل في مكان العمل وفي مجال التعليم والصحة. وبالتالي، فقد قررنا أن نضفي الصيغة المؤسسية على تلك السياسة من خلال اعتماد قانون، جرت صياغته بالاشتراك بين البرلمان والحكومة والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ويتمثل الدور الذي يؤديه التعاون الدولي، ويجب أن يستمر في أدائه، في مواجهة مشكلة مثل الإيدز في كونه أداة بالغة الأهمية لتحقيق كل من الأهداف الوطنية والعالمية. ولهذا السبب، إضافة إلى العمل الذي اضطلعنا به من خلال الوكالات الدولية من قبيل منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الصحة للدول الأمريكية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فقد اشتركنا في فريق التعاون التقني الأفقي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد أصبح هذا المسعى واحداً من القوى الدافعة للتكاتف فيما بين بلدان الجنوب.

علاوة على ذلك، تشرفت شيلي بالمشاركة في مبادرة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز لتسهيل سبل الحصول على العقاقير، مما سيتيح لنا بدرجة كبيرة تحسين التغطية بالعلاج في بلدنا. وقد توصلت الحكومة مؤخراً إلى اتفاق مع شركات متعددة الجنسيات سيجعل في الإمكان خفض ثمن الأدوية بما نسبته ٧٠ في المائة في المتوسط.

ونود أن نتبادل هذه الخبرة الإيجابية مع البلدان المهتمة، في إطار برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز. وكنا نود أن يتم ذلك في وقت أسبق. فكنا في هذه الحالة سنتجنب قدراً كبيراً من الألم والموت. ولكان من الممكن أن نكون أكثر فعالية في تحقيق التوازن في استعمال الموارد المطلوبة للوقاية والعلاج، وهي دائماً غير كافية. ونرجو أن نتوسع في هذه المبادرة لكي نوفر العلاج لكل من هم في حاجة ماسة إليه.

ختاماً، لقد أعطانا الأمين العام هذا الصباح رسالة أمل. فعيون الكثيرين من الأطفال والنساء والرجال ترقبنا. ولا نملك أن نخذلهم ولا يجوز لنا أن نخذلهم. لقد حانت ساعة العمل الحاسم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي الأونرابل السيد مايكل وولدريج، وزير الصحة ورعاية المسنين في أستراليا.

السيد وولدريج (استراليا) (تكلم بالانكليزية): تهدينا هذه الدورة الاستثنائية فرصة تاريخية لبذل كل جهد لتنظيم استجابة عالمية فعالة وعاجلة ومستنيرة للتحدي الذي يشكله وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتمثل هذه الدورة خطوة هامة في بناء توافق دولي في الآراء بشأن مجالات العمل ذات الأولوية والخطوات العملية التي يجب اتخاذها في مواجهة هذه الأزمة العالمية. ومن دواعي سرور استراليا أن تكون قد عملت خلال الشهور الأخيرة إلى جانب البلدان الأخرى وجماعات المجتمع المدني والأمانة العامة في الأعمال التحضيرية لهذه الدورة الاستثنائية.

وكان من دواعي سرورنا أيضاً أن يُطلب إلى سفيرتنا بني ويترلي المشاركة في تيسير العملية التحضيرية. وبوصفي رئيساً للوفد الأسترالي، أود أن أعرب عن تقدير خاص للمساهمة البارزة التي قدمتها السفيرة ويترلي، ولتفانيها واجتهادها في العمل في عملية إعداد إعلان بالالتزام لكي تعتمده حكوماتنا هنا في الدورة الاستثنائية.

ذلك الإعلان خليق بأن يبين جديّة المجتمع العالمي فيما يتعلق بمعالجة أسباب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنع انتشاره ورعاية من يصابون به.

وقد اتسمت تجربتنا في أستراليا بقدر كبير من النجاح في خفض مستويات العدوى الجديدة واستندت في ذلك إلى ثلاثة مبادئ رئيسية. المبدأ الأول هو بناء توافق سياسي في الآراء تدعمه جميع عناصر نظامنا السياسي ويؤيده المجتمع الأسترالي بوجه عام، والحفاظ على هذا التوافق. وكان هذا يعني بذل جهد كبير لبناء توافق في الآراء عبر النطاق السياسي بأكمله. ومن ثمّ فإنه عندما تغيرت حكومة أستراليا في عام ١٩٩٦ لم تتغير سياسة أستراليا إزاء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وكانت السمة الثانية لاستجابة أستراليا استعداد الحكومة للاشتراك والعمل مع أكثر الناس تعرضاً للإصابة بهذا الفيروس. وأشير في هذا الصدد إلى ما تشعر به الحكومة الأسترالية من إحباط لأن هذه الفئات فيما يبدو لن تسمى صراحة في إعلان الالتزام. فالدعم المقدم من هذه الجماعات في أستراليا ومشاركتها النشطة والشراكة معها شكلت أساس الاستجابة الأسترالية الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونراها جزءاً من الأخذ بنهج يتسم بالحساسية والاحترام تجاه الأفراد والمجتمعات المتضررة. وبهذه الطريقة تم توجيه النشاط المتعلق بالإيدز نحو المشاركة البنّاءة بدلاً من الاحتجاج الهدّام.

المبدأ الثالث الذي أقمنا عليه استجابتنا هو الأدلة العلمية. فحيث لا توجد الأدلة نموّل البحوث الاجتماعية أو العلمية للعثور على الإجابات. ونحن نلتزم أسلوباً عملياً بلا هوادة في نهجنا وفي سعينا لإنقاذ حياة الكثيرين من الشباب الأسترالي الموهوب. وبفضل هذا النهج كنا من أول البلدان التي اعتمدت برنامجاً لمبادلة الحقن في العالم، فهذا أمر يكاد لا يوجد جدل بشأنه في أستراليا. وعندما شكا المصابون بالسكّر من هذا، قمنا بتمويل الحقن التي يستخدمها هؤلاء أيضاً.

وتسلم أستراليا بأن من الأهمية في المقام الأول تعزيز الوقاية بوصفها جزءاً من استجابة متكاملة شاملة تشمل جميع جوانب العلاج والعناية والدعم. والتدخلات الضرورية للعلاج والرعاية ودعم المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز توفر أيضاً فرصاً للوقاية من خلال إشراك المجتمعات المتأثرة وإذكاء الوعي على نطاق أوسع. وسوف تزداد إلى أقصى حدّ فعالية الجهود المبذولة لبناء هياكل أساسية أقوى للنظام الصحي وتحسين إمكانية الوصول إلى طرق لعلاج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز حين تكون هذه الجهود جزءاً من استجابة مجتمعية متكاملة.

وكانت السمة المميزة لاستجابة أستراليا لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تقديم الدعم والتشجيع لقيام شراكة قوية وشاملة بين طائفة عريضة من الفئات. وهذا أحد الأسباب في أن أستراليا كفلت قيام أعضاء المجتمع المدني بدور نشط في الاجتماعات التحضيرية وفي كونهم اليوم يشكلون جزءاً من وفدنا هنا. ونرى أن المشاركة الكاملة للمجتمعات من خلال منظمات المجتمع المدني، بما فيها المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، حاسمة بالنسبة لتنظيم استجابة على الصعيد الدولي.

وتساعد الشراكة في صنع القرار ووضع السياسات وتنفيذ البرامج على ضمان الفعالية والاستدامة لأنشطة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وترى أستراليا من الأمور المشجعة المحاولات المبذولة للأخذ بهذا النهج على صعيد عالمي، ونحن إذ نروج لهذا النهج التشاركي لا نزال على استعداد لتبادل خبراتنا، جيدها ورديئها، مع شركائنا الدوليين. ولا يوجد بلد يواجه خطر فيروس نقص المناعة

البشرية والإيدز بمفرده، كما لا توجد استجابة وطنية بدون عواقب تتجاوز الحدود الوطنية. لا بد أن تشارك كل البلدان في الجهود التي تتجاوز نطاق حالتها المحلية. وبوصفنا بلدا في منطقة آسيا – المحيط الهادئ فنحن نركز مساعدتنا على منطقتنا. وبينما لا نقلل على الإطلاق من حجم المأساة أو فداحة المشاكل في أفريقيا ومناطق أخرى من العالم، إلا أن من المهم أيضا عدم إهمال تأثير الفيروس والإيدز على منطقة آسيا – المحيط الهادئ.

وعلى الصعيد الإقليمي، تدعم استراليا الجهود الرامية إلى زيادة الالتزام السياسي في مواجهة الوباء. ولمساعدة هذه الجهود دعت استراليا وزراء من ٣٨ بلدا بكل أنحاء منطقة آسيا – المحيط الهادئ إلى اجتماع سيعقد في ميلبورن في تشرين الأول/أكتوبر هذا العام.

ختاما، أغتنم هذه الفرصة لأشكركم سيدي الرئيس وأمانة البرنامج المشترك وشركاءه في منظومة الأمم المتحدة على التزامكم الراسخ بهذه الدورة الاستثنائية. إن لدينا فرصة نحقق فيها قدرا لا حدود له من العمل الجيد. والقضايا التي نناقشها آثارها صعبة ووطأتها قاسية. ولا توجد دولة آمنة مما يمكن للمرء أن يتصوره في هذا الشأن. وإذا كانت هذه القضايا سهلة لاستطاعت جهة ما أخرى التعامل معها منذ فترة طويلة. لقد جئنا هنا إلى الأمم المتحدة لمدة الأيام الثلاثة هذه من أجل تناول هذه القضايا لأنها صعبة وتحتاج إلى قيادة. وسواء أظهرنا هذه القيادة أم لم نظهرها، فهذا سيكون المعيار الذي سيحكم به أحفادنا علينا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة دانييلا بارتوس، وزيرة الصحة والأسرة في رومانيا.

السيدة بارتوس (رومانيا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني التكلم باسم الحكومة الرومانية.

اليوم يوم بالغ الأهمية. اليوم نقر جميعا بصوت واحد بأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لم يعد مشكلة من يعيشون بمرض الإيدز، بل مشكلة رئيسية في مجال الصحة العامة. ولهذا السبب أعلنت الحكومة الرومانية أن الفيروس/الإيدز مشكلة رئيسية للصحة العامة في بلدنا.

ويوجد في رومانيا في الوقت الحالي ٨٠٠ ٦ طفلا و ٧٤٥ ١ بالغا يعيشون بالفيروس/الإيدز. ويتلقى ٣٣ في المائة منهم العلاج بمضادات فيروسات النسخ العكسي.

ولقد كان علينا أن نتعامل في نفس الوقت مع الطلب المتزايد على العلاج والرعاية ومع الأعداد المتزايدة من المصابين البالغين. ومع انتشار الوباء وأثره ازداد عدد الشركاء الملتزمين بالاستجابة الوطنية ليشمل الوزارات والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والقطاع الخاص والإعلام ومجتمع المانحين الدوليين.

وبذلك كرست حكومة رومانيا وشركاؤها غير الحكوميين أنفسهم لوضع استراتيجية وطنية خاصة بالفيروس/الإيدز ولتنفيذها بشكل منسق للفترة ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٣. وتركز هذه الاستراتيجية على الوقاية من الإصابة بين الشباب والفئات المعرضة للإصابة، ومنع الانتشار في المستشفيات، وعلى الجوانب الاجتماعية والقانونية والأخلاقية وحقوق الإنسان المتعلقة بالفيروس/الإيدز.

كذلك يتم إعطاء الأولوية إلى تحسين الخدمات الصحية والاجتماعية ودعم المصابين والمتضررين بالفيروس/الإيدز وتعزيز مناهج العلوم الوبائية لرصد تطورات الوباء بمرور الزمن.

ويضمن النظام الحالي للعناية والمراقبة إمكانية الحصول على العناية لكل المصابين، ولديه قاعدة بيانات إعلامية جيدة. ويعزز هذا النظام شبكة من المعدات الطبية

المتطورة التي تسمح بالتقييم الجيد ورصد كل الأشخاص المعالجين والمصابين.

وتعمل ٩ مستشفيات جامعية في البلد كمراكز مرجعية للفيروس/الإيدز. واختبارات قياس الحمولة الفيروسية والقياس الليمفاوي CD4 متاحة في هذه المراكز. وفي الممارسة العامة، يُخيَّر المرضى المحالون إلى مركز مرجعي بين المتابعة في المركز المرجعي أو في أقرب مركز صحي. وبغض النظر عن اختيار المريض، لا بد من إجراء المتابعة المتخصصة في مبحثي المناعة والفيروسات بالمركز المرجعي.

ومن البداية قدمنا أحدث أساليب العلاج وضاعفناها من سنة إلى أخرى. وخصصت الميزانية ما يصل إلى ٢٠ مليون دولار هذا العام للبرنامج الوطني لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. والحكومة الرومانية ملتزمة بالحفاظ على الميزانية ذاتها أو حتى زيادتها زيادة فعلية خلال السنوات الأربع القادمة. و لم يكن هذا باليسير على بلد يمر بمرحلة انتقالية تفرض قيودا شديدة على الميزانية ويعاني من حالات طوارئ عديدة في الصحة العامة والوضع الاجتماعي.

وبالرغم من التحديات قررنا إعلان مكافحة الفيروس/الإيدز أولوية كبرى في الصحة العامة وتقديم التغطية الشاملة للمعالجة والعناية بدءا من هذا العام، بما في ذلك عقاقير مضادات فيروسات النسخ العكسي للمصابين بالفيروس/الإيدز. وترتكز خطة العمل متوسطة المدى لتحقيق إمكانية الحصول الشامل على العلاج والعناية على شراكة حقيقية مع الأمم المتحدة والشركات المنتجة للعقاقير.

في هذا الوقت بالتحديد، أقرت رومانيا الأولويات الوطنية التالية في برنامج الفيروس/الإيدز: تكثيف الوقاية من الإصابة بالفيروس/الإيدز بين الشباب والفئات الاجتماعية المعرضة للإصابة، ومنع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل ومنع حالات الإصابة في المستشفيات، وأولويات كثيرة أخرى. ولتحقيق تلك الأهداف تزايدت باطراد المخصصات المالية من ميزانيتي وزارة الصحة والأسرة ووكالة التأمين الوطنية، من ١٣ مليون دولار في عام ١٩٩٩ إلى أكثر من ٢٠ مليون دولار في عام ٢٠٠١. وتفاوضت وزارة الصحة مع شركات العقاقير على إجراء تخفيضات في أسعارها وطلبت الدعم من فريق الأمم المتحدة المشترك لهذا الغرض.

وفي الوقت ذاته، قد يمثل إنشاء الصندوق العالمي للإيدز والصحة أداة جديدة هامة جدا في احتواء الفيروس/الإيدز.

ونلاحظ بارتياح أن أولوياتنا وشواغلنا تنعكس بشكل جيد في الإعلان الذي ستقره هذه الدورة الاستثنائية. وتؤكد رومانيا على التزامها بتنفيذ أحكام إعلان الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبالمشاركة في التعاون الدولي في هذا الإطار الضروري جدا، مما يزيد من استفادتها من الدعم والمساعدة في تنفيذ برامجها الوطنية في مكافحة الوباء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد زانغ وينكانغ، وزير الصحة الصيني.

السيد زانغ وينكانغ (الصين) (تكلم بالصينية): في بداية قرن جديد تعقد الأمم المتحدة دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وهذه الدورة الاستثنائية مظهر من مظاهر إصرار وشجاعة كل البلدان في مكافحة الفيروس والإيدز. وسيكون للدورة بالتأكيد أثر عميق على الجهد الرامي إلى الوقاية من الفيروس والإيدز والسيطرة عليهما بكل أرجاء العالم. وأود أن اغتنم هذه الفرصة لتقديم تهنئتنا الحارة باسم الحكومة الصينية إلى المشاركين في هذه الدورة الاستثنائية.

وتقدر الحكومة الصينية بشدة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لكبح جماح وباء الفيروس/الإيدز في العالم. ونحن نقدر تقرير الأمين العام الذي يحلل الحالة العالمية ويضع ثلاث استراتيجيات هامة للمنع والسيطرة على الصعيدين العالمي والقطري: تعزيز القيادة، وتحسين التنسيق، وتعبئة الموارد.

في الوقت الحالي ما زال وباء الفيروس/الإيدز ينتشر في كل أنحاء العالم. وأفريقيا هي أكثر المناطق المتضررة بشكل خطير من هذا الوباء الذي أعاق بدرجة كبيرة التنمية الاجتماعية – الاقتصادية للبلدان الأفريقية وقوضها. وبوصف آسيا المنطقة ذات أكبر كثافة سكانية فقد شهدت أكبر معدل نمو لوباء الفيروس والإيدز الذي أصاب ٧,٥ مليون نسمة، والعدد آخذ في التزايد، مما يهدد بتحويل القارة إلى ثاني أسوأ منطقة منكوبة بالفيروس/الإيدز. كذلك فإن انتشار الفيروس والإيدز في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا الشرقية هو أيضا أمر خطير للغاية ويتزايد دون هوادة.

إن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أصبح في واقع الأمر أزمة عالمية، ولا بد من بذل الجهود على الصعيد العالمي لوقف هذا التيار الجارف. والحكومة الصينية تولي أولوية متقدمة للوقاية من هذا الوباء والسيطرة عليه. وفي عام ١٩٩٦، أنشئ نظام التنسيق والسيطرة على الأمراض المنقولة جنسيا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز برئاسة مسؤول كبير بمجلس الدولة، وبمشاركة ممثلي ٣٤ من الوزارات واللجان الرسمية. وفي عام ١٩٩٨ وضع مجلس الدولة البرنامج المتوسط والطويل الأجل للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسيطرة على هذا الوباء في الصين، للفترة ١٩٩٨ إلى ٢٠١٠. وشهد هذا العام انطلاق خطة العمل للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الصين في الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥.

وقد تزايد إنفاق الحكومة المركزية على أنشطة الوقاية من هذا الوباء والسيطرة عليه بواقع سبعة أمثال تقريبا، من الميزانية السنوية الأصلية التي كانت تبلغ ١٥ مليون يوان إلى المستوى الحالي البالغ ١٠٠ مليون يوان. وعلاوة على ذلك، تم إصدار سندات وطنية بقيمة ٩٥٠ مليون يوان لإنشاء وتطوير مصارف الدم. كما سجلت المدخلات من الحكومات المحلية زيادة مماثلة. وتحقق جهود الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الصين تقدما مطردا تحت قيادة كافة مستويات الحكومة. ويرى الوفد الصيني أنه لا بد من وجود ترابط وثيق بين عناصر القيادة والتنسيق والموارد في أي حملة لمكافحة هذا الوباء.

إن الانتشار المتزايد لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يتركز في البلدان النامية، حيث تُعد قلة الموارد أحد الأسباب الرئيسية الكامنة وراء ذلك. والفقر هو أحد العوامل الأساسية وراء الانتشار السريع للإيدز، ويؤدي هذا الوباء بدوره إلى تفاقم حالة الفقر. وفضلا عن ذلك، فإن النظام السياسي والاقتصادي العالمي غير الرشيد، والعبء الثقيل لديون البلدان النامية، وعدم المساواة في توزيع المعرفة الفنية، كل ذلك أدى إلى الحد من قدرة هذه البلدان على مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولذلك، أود أن أتقدم بالاقتراحات التالية.

أولا، إن التشديد على الوقاية استراتيجية ذات أهمية قصوى لمكافحة الإيدز، خاصة في البلدان النامية، التي تفتقر إلى الموارد. والعمل الوقائي السريع هو وحده القادر على حماية الناس من السقوط ضحايا لهذا المرض وضمان صحة المجتمع والمواطنين والأسر والحد من آثار هذا الوباء على التنمية الاجتماعية – الاقتصادية.

ثانيا، إن العلاج عنصر أساسي في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وليس بمقدور معظم المرضى في

البلدان النامية أن يتحملوا التكلفة العالية للعقاقير الطبية. إلا أنه ما زالت هناك عقبات على طول الطريق إلى الأدوية التي يمكن تحمل تكلفتها. وهذا ليس من الإنصاف في شيء. وبالنظر إلى انخفاض أسعار المستحضرات الدوائية في السوق العالمية، ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل بشكل وثيق مع باقي المجتمع الدولي لمواصلة تحسين علاج المرضى بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البلدان النامية.

ثالثا، ينبغي للمجتمع الدولي عند تطبيق استراتيجيته لمكافحة الإيدز أن يحرص على تنفيذ إجراءات فورية بشكل فعال، على أن يضع المنظورات طويلة الأجل نصب عينيه. والتطعيم ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، كإجراء يرمي إلى السيطرة على الوباء في نهاية الأمر، قد يكون اقتصاديا بالنسبة للبلدان النامية، ومن ثم فإنه يستحق أن ينال الاهتمام الكافي في إطار أي استراتيجية عالمية للسيطرة على هذا الوباء.

رابعا، ينبغي مواصلة تعزيز التعاون الدولي وحشد الموارد الكافية لتقديم المساعدة والدعم للبلدان النامية في جهودها من أجل الوقاية من الإيدز والسيطرة عليه، باعتبار ذلك واجبا ملزما للمجتمع الدولي. ومن خلال عكس الاتجاه في المناطق الأشد تضررا وفي أقرب فرصة ممكنة، عندئذ فقط يمكن السيطرة على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في هذا الكوكب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد روبرتو فلوريث برموديث، وزير العلاقات الخارجية في هندوراس.

السيد فلوريث برموديث (هندوراس) (تكلم بالإسبانية): إننا ندرك الآثار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية العظيمة لهذه المناقشة بشأن مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وندرك أن فداحة هذه المشكلة تتطلب المشاركة والجهود الكاملة من جانب جميع البلدان، إلى جانب التضامن الدولي. ونعرف أن الجهود الوقائية ينبغي أن تكون لها الأولوية، لا سيما بين المجموعات الأكثر تعرضا. ونعرف أن العلاج يتطلب تحسين الوصول إلى الخدمات الطبية وإلى الأدوية الأقل كلفة في إطار نظام محسن للصحة العامة. ونعرف كذلك أن الحكومات يمكن أن تنظم بنجاح استجابة وطنية إزاء هذه المشكلة، على أن يشمل ذلك قطاعات المجتمع كافة.

غير أن ما ينقصنا عمله هو حث الجهات الفاعلة على الصعيدين الوطني والدولي على مكافحة هذه الأزمة على أساس منظم وطويل الأجل. وهنا يكمن جوهر هذه الدورة الاستثنائية: أي حشد الإرادة السياسية لدى جميع الأطراف الفاعلة على الصعيدين الوطني والدولي حتى يتسنى لها القيام بجهد ذكي ومنسق ومستدام.

لذا كان من الأهمية بمكان أن نستفيد من التجارب الناجحة للبلدان والمناطق الأخرى. وهذا هو السبب الذي من أجله تشترك هندوراس في حلقات العمل التي تعقد أثناء هذه الدورة الاستثنائية بغية التعلم، ولكن أيضا لكي نتشاطر نجاحاتنا في إدارة هذا الوباء الموجود في بلادنا بشكل استثنائي.

في أواخر الثمانينات، أنشئت في إطار وزارة الصحة إدارة تُعنى بمشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مع التواجد في أكثر المناطق تضررا. وقد ساعد ذلك على التعرف على الفور على سلوك كل من الوباء والسكان. ومع أول خطة استراتيجية وطنية لمكافحة الإيدز، اعتمدت في عام ١٩٩٨، حققنا مشاركة واسعة ومتعددة القطاعات. وكانت هذه المشاركة المؤاتية من جانب المجتمع بأسره حافزا على مشاركة أطراف جديدة، من منظمات المجتمع المدني

والمجموعات المعرضة للخطر، وإدارات البلديات والغرف التجارية ونقابات العمال والمنظمات الدينية.

وبشكل تدريجي، أصبح شعب هندوراس يعرِّف مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بأنها مشكلة وطنية. والمجتمع المتضرر من هذا المرض تضررا مباشرا قد نظم نفسه الآن على هيئة حركة اجتماعية تتولى تقديم المشورة والدعم إلى مختلف الأطراف الفاعلة في تنظيم استجابتنا.

وتعكف بلادي على إعادة صياغة استراتيجياتها بغية توفير مستوى جيد من الرعاية الشاملة في إطار من الحنان الإنساني. ويتضمن ذلك تحسين الوصول إلى مضادات فيروس النسخ العكسي، مما سيفيد أكثر من ١ ٠٠٠ مواطن. وإن إطارنا القانوني مجسَّد في القانون الخاص بشأن الإيدز الصادر في عام ١٩٩٩. وفي ذلك العام، أنشأنا اللجنة الوطنية للإيدز لتتولى تنسيق ووضع السياسات. وتقوم هذه اللجنة بالفعل بإعداد الخطة الاستراتيجية الوطنية الثانية للفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٦.

اليوم، لدينا نظام رصد مكثف يسمح لنا بمعرفة هذا الوباء وتحسين استجابتنا بشأنه. كما أن لدينا عددا كبيرا من الأطباء المتخصصين الذين يتعاملون مع هذه المشكلة بشكل مباشر. وبفضل هذه التدابير – ولديَّ هنا بعض الأنباء السارة – حققت هندوراس قدرا من النجاح، حتى أن انتشار هذا الوباء كان أقل حدة مما كان متوقعا قبل سنتين. وقد أصبحنا بلدا ذا خبرة في علاج هذه المشاكل وذا قدرة في إدارة الموارد التي تستمر مجموعات المعونة في تقديمها بشكل معقول وفعال. غير أن علينا أن نعترف بأن هذا الوباء سيستمر في الانتشار بشكل خطير بالرغم من هذه الجهود.

ولهذا السبب، تعرب هندوراس عن استعدادها لتحمل مسؤوليات أضخم لمكافحة هذا الوباء. غير أن مواردنا الوطنية المحدودة جعلت من الضروري دعوة الدول ذات الموارد العلمية والتقنية والبشرية والاقتصادية الأكثر تطورا لمساعدتنا في تخفيف حدة العوامل التي تؤثر في التنمية البشرية مثل الفقر والبطالة ووضع حقوق الإنسان والعنف. وتتعلق هذه الأمور جميعها إلى حد بعيد بالمسائل التي نناقشها اليوم.

ستتولى هندوراس في غضون بضعة أيام الرئاسة المؤقتة لمنظومة تكامل أمريكا الوسطى. والكفاح ضد مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز يتجاوز الحدود الوطنية. ويتم التعامل مع المشكلة بشكل جماعي، غير أنه يتطلب إدراكا أكثر إلحاحا وفقا لقرارات هذه الدورة الاستثنائية. وسيبرهن العمل الإقليمي الالتزام والإرادة السياسية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بشكل جماعي وكجزء من استراتيجية تنميتنا المشتركة. وأود في الختام أن أشكر الأمم المتحدة لمساهمتها المؤاتية والفعالة في جهودنا الوطنية. وشكرا جزيلا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي الأونورابل ماريا مينا، وزيرة التعاون الدولي في كندا.

السيدة مينا (كندا) (تكلمت بالانكليزية): نجتمع هنا من أجل ما يقرب من ٤٠ مليون مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أنحاء العالم. ونجتمع هنا من أجل ١٥ ٠٠٠ شخص أصيبوا اليوم بفيروس نقص المناعة البشرية، و ١٥ ٠٠٠ شخص سيصابون غدا على الأرجح وفي كل يوم بعد ذلك. نجتمع هنا من أجل ٤٠ مليون طفل سيصبحون يتامى بسبب الإيدز في عام ٢٠١٠.

نحن هنا من أجل الأم التي توفيت اليوم. ونحن هنا لأن طفلا مات اليوم ومن أجل طفل فقد أمه. وعلينا التزام بأن نكفل أن كل مواطن على هذه الأرض التي نتقاسمها يمكن أن يتطلع إلى مستقبل منتج.

لو كانت هذه حرب تقضي على ملايين البشر، وتشوِّه ملايين أكثر، وتشرد الملايين، وتدمر بلدانا، فهل كنا سنقف وقفة المتفرجين؟ كنا سنتدخل بشدة، كما فعلنا في الحرب العالمية الثانية. هذه حرب؛ وهي حرب أكبر من أية حرب خضناها قبلا.

هذا الوباء يشكِّل عقبة أمام هدف تنميتنا الدولية بأن نخفض بمقدار النصف نسبة البشر الذين يعيشون في فقر مدقع بحلول عام ٢٠١٥. وهو يحبط جهودنا أيضا من أجل تخفيض معدلات وفيات الرضع والأطفال بنسبة الثلثين بحلول العام نفسه.

ونجتمع هنا لنضمن بذل كل الجهود الممكنة لمنع كل إصابة جديدة ولنضمن أن كل فرد مصاب أو متأثر بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يتوفر له الحصول على العناية الفائقة والعلاج الشامل والدعم. ونجتمع هنا لكي نضمن حماية واحترام جميع حقوق الأفراد والمجموعات في كل مكان، وبشكل خاص الأكثر تعرضا لفيروس نقص المناعة البشرية، مثل النساء والفتيات، والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، ومتعاطي المخدرات عن طريق الحقن، والعاملين في تجارة الجنس.

وهذا يعني التزاما مكثفا على المستويات الدولية والوطنية والمجتمعات المحلية، وهذا يعني اشتراك المجتمع المحلي والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في كل جانب من جوانب جهودنا.

(تكلمت بالفرنسية)

تعتبر هذه الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة نقطة تحوّل في كفاحنا ضد هذا المرض الرهيب. وقد مضى عشرون عاما، ولا يزال الطريق طويلا أمامنا، لذلك دعونا نتقدم إلى الأمام على أساس ما يمكن تحقيقه. ما الشيء الذي يأتي بنتيجة؟ الوقاية تنجح، وكذلك النهج التكاملية. ويجب أن تكون الوقاية الدعامة الأساسية لاستجابتنا. أما بالنسبة للأساليب الشمولية، فمن الواجب دمج الوقاية مع العناية، والدعم مع العلاج لجميع المصابين والمتأثرين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وهذه الأساليب يجب أن تعزز أيضا الصلة بين فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتعليم الأساسي وحقوق الإنسان والحكم السليم.

(تكلمت بالانكليزية)

يجب أن نحرز التقدم على جميع الجبهات من أجل تحقيق الأهداف المشار إليها في إعلان الالتزام.

ولدينا في كندا استراتيجية طليعية ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي تفي بالتحديات الفريدة التي نواجهها، بينما نقوم أيضا بربط جهودنا بالجهود المبذولة على المستوى الدولي. وهذا يعني العمل محليا مع التفكير بشكل عالمي.

وعلى النطاق العالمي تقوم كندا بزيادة تمويل المساعدة الإنمائية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أربعة أضعاف.

ولدينا خطة عمل بشأن فيروس نقص المناعة البشرية تشكل نموذجا لدعم المبادرات الدولية في عدة مجالات، مثل الوقاية، والتعليم وتنمية المجتمعات المحلية، وبحوث اللقاح وتطوير مبيدات الجراثيم، ومنع انتقال عدوى فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل.

والواقع أنني خصصت هذا الصباح مبلغ ٧٣ مليون دولار لبرامج فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في أفريقيا، ومنطقة البحر الكاريبي، وآسيا وأوروبا الوسطى والشرقية. وهذا المبلغ لا يدخل في المبالغ المخصصة للصندوق الدولي. فسيتم الإعلان عن تلك فيما بعد. هذا المبلغ نستخدمه للوقاية الميدانية وغيرها من البرامج.

وعلى جبهة أخرى، كانت كندا أداة فعالة في صياغة الصندوق العالمي الخاص بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصحة. وسندعمه ماليا. ونحن ملتزمون بجعله جاهزا للعمل قبل نهاية هذه السنة. وتؤمن حكومتي بأن أنشطة الصندوق فيما بعد الدورة الاستثنائية يجب أن تكفل تضمين جميع الشركاء، وبشكل خاص الشركاء من الدول النامية. وأكثر من أي شيء آخر، أعتقد بأننا جميعا يجب أن نحرص على أن نجاح الصندوق للمحتاجين إليه بشكل أكبر. ولا يسعنا أن نسمح بالفشل.

لقد تم تحقيق بعض التقدم في الكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وإعلان الالتزام الذي سيصادق عليه يوم الأربعاء، يمثل فرصة لتحقيق قفزة نوعية إلى الأمام. ومسؤولية كل منا الآن هي أن نعتمد الإعلان ونفعل ما هو ضروري لإنهاء هذا الوباء. وشكرا لكم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي الأونورابل تومي تومسكول، وزير الصحة في بابوا غينيا الجديدة.

السيد تومسكول (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالانكليزية): لقد كان التحدي الرئيسي لاستجابة بابوا غينيا الجديدة الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قدرتنا على التصدي للتنوع الجغرافي – السياسي والاجتماعي – الثقافي في بلدنا بأساليب مبتكرة. العديد من أبناء بابوا غينيا الجديدة مصابون بالفيروس؛ وهناك العديد ممن لا يعرفون أنهم مصابون بالفيروس؛ وستستمر العدوى في إصابة العديدين بسبب العوامل المعقّدة التي تساهم في انتشار الوباء في البلد.

ولربما يكون بلدي من أكثر الأماكن صعوبة للتدخل والتصدي لموضوع مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فالتنوع في بلدي، من الناحيتين الثقافية والجغرافية، يجعل الاتصالات مع المجتمعات الريفية صعبة. ويزيد من حدة الأمر بشكل أكبر عدد القيود مثل انخفاض نسبة التعليم ووجود أكثر من ٨٠٠ لغة، مما يجعل الاتصال بالأكثرية الريفية مهمة بالغة الصعوبة. ومن خلال سن قانون المجلس الوطني للإيدز في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ أقرت حكومتي بخطر وباء الإيدز على البلد. وبتمويل مشترك من الحكومة الوطنية تم إنشاء المجلس الوطني للإيدز وأمانته. وتتكون عضوية المجلس الوطني للإيدز من كل وكالات الحكومة المركزية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والكنائس والمصابين بالفيروس/الإيدز. وعملاً بالقانون، أنشأنا خمس لجان عمل على الصعيد الوطني و ٢٠ لجنة للمقاطعات معنية بالإيدز أنيط بها تنسيق وتنفيذ خطط أنشطة المقاطعات.

وتتشكل لجان المقاطعات المعنية بالإيدز من أفراد من كافة القطاعات، أغلبيتهم حصلوا على موافقة إدارة المقاطعة والتزامها. واللجان الخمس العاملة على الصعيد الوطني مسؤولة عن توجيه سياسة الاستجابة الوطنية، وهي اللجنة الاستشارية للتغيير السلوكي واللجنة الاستشارية للخبراء الطبيين واللجنة الاستشارية القانونية والأخلاقية واللجنة الاستشارية للبحوث واللجنة الاستشارية للاستجابة القطاعية. وتم تحديد الهياكل بحيث تكون هناك آليات واضحة لوضع السياسات وخطوط اتصالات واضحة مع السلطات المحلية لكي تخطط وتنفذ الاستجابة الشاملة المتعددة القطاعات.

ونحن ملتزمون بأن تكون اللجان شفافة وخاضعة للمحاسبة بحيث تحد من الازدواجية وتجلب الحد الأقصى من المشاركة وتسمح بالاستخدام الرشيد للموارد على جميع أصعدة استجابتنا.

وبالرغم من أن سكاننا المتضررين يبدون قلة، فإن المشاكل التي نواجهها هائلة، ونقدر أنه من إجمالي السكان

البالغ تعدادهم ٥,٢ مليون نسمة يوجد حوالي ١٠ ٠٠٠ إلى ١٥ ٠٠٠ نسمة سوف يسقطون ضحية للمرض في السنوات القليلة القادمة. وستكون أغلبية الأفراد المصابين من المواطنين المنتجين ذوي الأهمية الاقتصادية في مجتمعنا. وفي تصنيف منظمة الصحة العالمية يحتل بلدنا في منطقة غرب المحيط الهادئ مرتبة أحد أكثر ثلاثة بلدان متضررة بهذا الوباء، مع احتمال وصوله في غضون عقد إلى مستويات مماثلة للبلدان الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. والحكومة ملتزمة بتجنب هذه الكارثة بدعم من الوكالات الدولية الشريكة لنا.

إن التحديات الرئيسية التي تواجهنا اليوم هي الأمراض المنقولة جنسيا الموجودة بالفعل وبلا تحكم، ومشكلة السل المتعاظمة، وصعوبات توفير العناية الصحية الأساسية للنساء قبل الولادة بكل أنحاء البلاد. ويمثل إقامة منشآت استشارية سليمة لما قبل الفحوص وما بعدها تحديا في حد ذاته. والقضايا الأخرى التي تشكل تحديا رئيسيا والتي أقرت بها الحكومة تشمل قضايا الأمن والعنف. ومن خلال الاستجابة متعددة القطاعات التي نسعى بنشاط إلى تنظيمها نحن ملتزمون بمعالجة هذه القضايا وقضايا أخرى عديدة يمكن أن تزيد نار الوباء اشتعالا في البلاد. واعتقد أننا يجب أن نراجع العديد من المعايير التي وضعتها الوكالات العالمية والتي عادة ما تستبعد وبلا لزوم بابوا غينيا الجديدة من الدول التي تحصل على الدعم المطلوب لتحسين التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

وبينما ينظر إلى بابوا غينيا الجديدة بوصفها بلدا غنيا بالموارد، إلا أننا ما زلنا نحتاج إلى الدعم المالي لضمان توفير الخدمات. والمجلس الوطني للإيدز في بابوا غينيا الجديدة ملتزم بتيسير إجراء دراسة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والتنمية، ستعمل على تحديد العوامل التي تجعل بابوا غينيا الجديدة تبدو غنية بينما هي فقيرة. وستمكننا هذه الدراسة من تصور أبعاد التنمية الاجتماعية – الاقتصادية للفيروس والإيدز بوضوح ومعالجتها في خطتنا متوسطة الأجل القادمة.

إن الأمم المتحدة مطالبة بأن تحدد بوضوح دورها من خلال آلية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الصعيد القطري بحيث نتمكن من الاستفادة من الموارد العالمية القيمة التي يمكن لمنظومة الأمم المتحدة تقديمها.

إن إمكانية الحصول على العلاج هي من التحديات الهامة. ولا توفر الحكومة حتى وقتنا هذا عقاقير مضادة لفيروس النسخ العكسي لحاملي الفيروس. ونعترف بأن من مسؤوليتنا المعنوية والأخلاقية أن نفعل ذلك. وبينما كنا نتابع بقلق الانتشار العالمي للمرض عكفنا على وضع المعايير والبروتوكولات الملائمة لتقديم العلاج. وقد بدأنا بالفعل بتقديم العلاج لمشكلة الانتقال من الأم إلى الطفل ونعمل على توسيع العلاج ليشمل توفير مضادات فيروس النسخ العكسي للجميع .

ورغم ذلك فإن حالتنا المالية تحول دون توفير عقاقير مضادات فيروس النسخ العكسي للذين يحملون الفيروس. ولذلك نرحب بإنشاء صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ونشيد بالأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان على بصيرته ومبادرته. ونشكر الحكومات ومؤسسات القطاع الخاص التي أسهمت حتى الآن في هذا الصندوق.

ورغم أننا نفهم أن مشاكلنا قد تكون هزيلة في أهميتها مقارنة بالمشاكل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يجب ألا نغض النظر عن حقيقة أن الوقاية هي الحل الوحيد لمنع تفشي هذه الكارثة. وتأمل حكومتي بإخلاص أن تحظى جهود بابوا غينيا الجديدة لوقف تيار الفيروس/الإيدز بالدعم

من هذا الصندوق الاستئماني. ولذلك نحن ممتنون للدعم السخي الذي قدمته حتى الآن كل الوكالات الدولية الشريكة لنا ونقدره: وكالة المعونة الأسترالية والاتحاد الأوروبي وأمانة جماعة المحيط الهادئ وكل وكالات الأمم المتحدة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة المشترك ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ومنظمة الصحة العالمية.

ولا يغيب عن بالنا أن أي دعم يقدم لنا يجب أن نستغله في تجنب الإعالة و أن نكرسه بدلا من ذلك لتطوير مهاراتنا اللازمة لتنظيم استجابة شاملة يمكن الحفاظ عليها في مناخنا الثقافي الجغرافي السياسي.

أخيرا، يود وفدي أن يثني على الجهود المشتركة للسفيرة الأسترالية بني ويترلي والسفير السنغالي كما على تنسيق إعداد مشروع الوثيقة الختامية لمداولاتنا في هذه الدورة الاستثنائية .

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة ماريأنجليس ارغوييو، رئيسة وفد نيكاراغوا.

السيدة أرغييو (نيكاراغوا) (تكلمت بالاسبانية): أود أن أشكر الجمعية على دعوتي للمشاركة، وأشكر القائمين على تنظيم هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة على إتاحة هذه الفرصة لنا للاجتماع هنا للبحث عن الحلول لمشكلة وباء الإيدز، الذي يتسبب في مشكلات خطيرة لبلادنا.

ونيكاراغوا بلد صغير من البلدان النامية في أمريكا الوسطى، يبلغ عدد سكانها ٥ ملايين نسمة. وقدراتنا الاقتصادية ضعيفة ومحدودة للغاية، مما يصعب من مهمتنا في تلبية الاحتياجات الأساسية لسائر السكان. كما أن بلادنا تتعرض للكوارث الطبيعية مثل الزلازل، والأعاصير والفيضانات، الأمر الذي يزيد من معوقات الاقتصاد الوطني. وبرغم جهودنا، فإن الافتقار إلى الموارد المالية وندرة الموارد المادية، والعقاقير الطبية والمعدات والهياكل الأساسية الخدمية، كل ذلك يجعل المساعدة الدولية ذات أهمية قصوى حتى يتسنى لنا التغلب على هذه المشاكل.

سجلت وزارة الصحة في نيكاراغوا أول حالة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عام ١٩٨٧. وحتى شهر أيار/مايو ٢٠٠١، بلغ إجمالي عدد الحالات المصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ٦٨٨ شخصا؛ ومن هذا العدد تطورت ٣٢٠ حالة إلى الإيدز وتوفي من هذه الحالات ١٧٤ شخصا.

واسمحوا لي أن أؤكد على الفارق بين الوضع في نيكاراغوا والوضع في البلدان الأخرى من المنطقة. فبلادي من أقل البلدان إصابة بهذا الوباء في الوقت الحالي؛ ففي نيكاراغوا يعتبر هذا المرض في مراحله الأولية أو أن معدلات الإصابة منخفضة. ومع ذلك، فإن تواتر الإصابة بهذا المرض في ازدياد، ونتيجة لذلك، تضاعف عدد المرضى بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز خلال السنوات الخمس الماضية. ولهذا السبب، فإننا بحاجة أكثر من أي وقت مضى لتكثيف حملتنا الشاملة للتعليم والوقاية والتوعية بغية وقف هذه الزيادة في عدد الحالات المصابة. ونحن نتمتع، في الوقت الراهن على الأقل، بميزة فريدة وهي أن هذا الوباء لا يزال في مراحله الأولى في بلادي. وأن علينا أن نحافظ على هذه الميزة لصالح الجيل الحالي والأجيال المقبلة. فإذا لم نغتنم هذه الفرصة في احتواء المرض، سنكون قد حكمنا على عدد لا بأس به من أبناء نيكاراغوا بالمعاناة من المرض بل والوفاة.

إن هذا الوضع الخاص في بلادي إنما يعني، من زاوية فعالية التكاليف، أن كل دولار يستثمر في الوقاية من الإيدز في نيكاراغوا سيوفر دولارات أخرى كثيرة سنحتاج إليها في

علاج من قد يصابون بهذا المرض، وتوفير مضادات فيروس النسخ العكسي. ولذلك، تحتاج نيكاراغوا إلى مساعدة الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والأصدقاء بشكل عام في العمل الإنساني الذي يرمي إلى الوقاية من الإيدز والحد من آثاره الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا.

ولدينا خطة استراتيجية وطنية لمكافحة الإيدز والأمراض التي تنقل عن طريق الاتصال الجنسي. وتتضمن الخطة، التي سيتم تنفيذها خلال الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٥، مجموعة من الأنشطة الاستراتيجية والأنشطة ذات الأولوية. وقد وضعت هذه الخطة من خلال المشاركة والجهود المشتركة لكل من المجتمع المدني، والأشخاص المصابين والمؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية التي تقدم المساعدات. وبموجب هذه الخطة، نحتاج إلى ٢٠ مليون دولار لتلبية الاحتياجات الملحة؛ وذلك حتى يتسنى لوزارة الصحة في نيكاراغوا، ولجنة مكافحة الإيدز في نيكاراغوا، ومنظمات المجتمع المدني القيام بالعمل الوقائي اللازم واكتشاف المرض، والعلاج.

ومن بين إنجازاتنا الرئيسية في هذا المجال، اعتماد القانون ٢٣٨ للنهوض بحقوق الإنسان فيما يتعلق بالإيدز، وحماية هذه الحقوق والدفاع عنها. وبتطبيق هذا القانون، عززنا التنسيق الوطني في مجال الإعلام والتعليم والوقاية من هذا الوباء، وذلك عن طريق إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز، التي أتولى رئاستها شخصيا بصفتي وزيرا للصحة. وتعمل هذه اللجنة بشكل منتظم على تيسير عملية صنع القرار والمشاركة فيها. وتتألف اللجنة من ممثلي المؤسسات الحكومية المختلفة، والمجتمع المدني والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.

ومن إنجازاتنا أيضا قانون سلامة عمليات نقل الدم. وينص هذا القانون على عدم جواز نقل الدم لأي شخص دون إجراء الاختبارات اللازمة مسبقا، مهما كانت الأسباب. ويلزم هذا القانون كافة قطاعات الرعاية الصحية الخاصة والعامة بإجراء فحوصات طبية لاكتشاف الأجسام المضادة لفيروس نقص المناعة البشرية.

وما زلنا في نيكاراغوا نشعر بالقلق إزاء قدرتنا على أن نوفر للمرضى المصابين بالإيدز الرعاية الشاملة التي تشمل العلاج الطبي اللائق والذي يحترم حقوق الإنسان. وكانت هذه مهمة شاقة وحساسة، لا سيما بالنظر إلى مواردنا المحدودة – عدم توفر العقاقير الطبية اللازمة للوقاية من العدوى، أو الموارد المالية المطلوبة للعلاج المضاد لفيروس النسخ العكسي. وما زالت الأسعار العالمية للعقاقير المضادة لفيروس النسخ العكسي خارج حدود قدرتنا، وإن كانت قد انخفضت خلال الشهور القليلة الماضية. لهذا، وعلى الرغم من أن عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى العلاج المضاد لهذا الفيروس في نيكاراغوا لا يزال محدودا، نسبيا، فهذا يدفعنا إلى أن نسعى إلى الحصول على المساعدة المالية اللازمة لتوفير هذا النوع من العلاج.

إننا نحتاج إلى التضامن الدولي حتى يمكن تحقيق زيادة في متوسط العمر المتوقع، في إطار نوعية حياة أفضل وأكثر إنسانية. كما أننا نريد أن نوفر للنساء الحوامل الوسائل التي يمكن أن تقلل من احتمال انتقال فيروس نقص المناعة البشرية إلى أطفالهن عند الولادة.

إنني سأحتاج إلى متسع من الوقت لكي أعبر عن كل آمالنا ومبادراتنا في مجال الوقاية من الإيدز والسيطرة على هذا الوباء في نيكاراغوا.

وينبغي ألا يستبعد أحد في المجتمع الدولي من الجهود الرامية إلى مكافحة الإيدز. لذا، تشعر بلادي بالقلق – إذ

على الرغم من التقدم الذي حققته تايوان في مجال الصناعة الصيدلانية ومشاركتها في العديد من المشاريع الرامية إلى مكافحة وباء الإيدز، والتي تضطلع بها بالتعاون مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية في شتى مناطق العالم، لا سيما في منطقة غرب المحيط الهادئ – فإن تايوان لا يمكنها أن تشارك بنشاط في البرامج التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، لأنه ما زال يتعين أن تقبل من جديد كدولة عضو في منظمتنا. وينبغي ألا يوجد مثل هذا النوع من الاستبعاد في القرن العشرين، لا سيما في السياق الإنساني.

وأخيرا، أود أن أعلن أن حكومة جمهورية نيكاراغوا، من خلال رئيسها، السيد أرنولدو اليمان لاكايو، تؤكد مجددا عزمها القوي على تكثيف جهودها الشاملة لمكافحة الإيدز في بلادنا مع توفير الدعم لهذه الجهود على أعلى المستويات السياسية.

وإنني أحمد الله على أن أتاح لي هذه الفرصة اليوم للإعراب بإخلاص عن شواغل نيكاراغوا إزاء هذه المشكلة. وإنني على ثقة بأن البلدان الصديقة ستتفهم احتياجاتنا، وأننا سنقوم معا ببناء عالم أفضل للجميع.

السيدة أرغييو (نيكاراغوا) (تكلمت بالاسبانية): أود أن أشكر الجمعية على دعوتي للمشاركة، وأشكر القائمين على تنظيم هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة على إتاحة هذه الفرصة لنا للاجتماع هنا للبحث عن الحلول لمشكلة وباء الإيدز، الذي يتسبب في مشكلات خطيرة لبلادنا.

ونيكاراغوا بلد صغير من البلدان النامية في أمريكا الوسطى، يبلغ عدد سكانها ٥ ملايين نسمة. وقدراتنا الاقتصادية ضعيفة ومحدودة للغاية، مما يصعب من مهمتنا في تلبية الاحتياجات الأساسية لسائر السكان. كما أن بلادنا تتعرض للكوارث الطبيعية مثل الزلازل، والأعاصير والفيضانات، الأمر الذي يزيد من معوقات الاقتصاد الوطني. وبرغم جهودنا، فإن الافتقار إلى الموارد المالية وندرة الموارد المادية، والعقاقير الطبية والمعدات والهياكل الأساسية الخدمية، كل ذلك يجعل المساعدة الدولية ذات أهمية قصوى حتى يتسنى لنا التغلب على هذه المشاكل.

سجلت وزارة الصحة في نيكاراغوا أول حالة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عام ١٩٨٧. وحتى شهر أيار/مايو ٢٠٠١، بلغ إجمالي عدد الحالات المصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ٦٨٨ شخصا؛ ومن هذا العدد تطورت ٣٢٠ حالة إلى الإيدز وتوفي من هذه الحالات ١٧٤ شخصا.

واسمحوا لي أن أؤكد على الفارق بين الوضع في نيكاراغوا والوضع في البلدان الأخرى من المنطقة. فبلادي من أقل البلدان إصابة بهذا الوباء في الوقت الحالي؛ ففي نيكاراغوا يعتبر هذا المرض في مراحله الأولية أو أن معدلات الإصابة منخفضة. ومع ذلك، فإن تواتر الإصابة بهذا المرض في ازدياد، ونتيجة لذلك، تضاعف عدد المرضى بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز خلال السنوات الخمس الماضية. ولهذا السبب، فإننا بحاجة أكثر من أي وقت مضى لتكثيف حملتنا الشاملة للتعليم والوقاية والتوعية بغية وقف هذه الزيادة في عدد الحالات المصابة. ونحن نتمتع، في الوقت الراهن على الأقل، بميزة فريدة وهي أن هذا الوباء لا يزال في مراحله الأولى في بلادي، وأن علينا أن نحافظ على هذه الميزة لصالح الجيل الحالي والأجيال المقبلة. فإذا لم نغتنم هذه الفرصة في احتواء المرض، سنكون قد حكمنا على عدد لا بأس به من أبناء نيكاراغوا بالمعاناة من المرض بل والوفاة.

إن هذا الوضع الخاص في بلادي إنما يعني، من زاوية فعالية التكاليف، أن كل دولار يستثمر في الوقاية من الإيدز في نيكاراغوا سيوفر دولارات أخرى كثيرة سنحتاج إليها في

علاج من قد يصابون بهذا المرض، وتوفير مضادات فيروس النسخ العكسي. ولذلك، تحتاج نيكاراغوا إلى مساعدة الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والأصدقاء بشكل عام في العمل الإنساني الذي يرمي إلى الوقاية من الإيدز والحد من آثاره الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا.

ولدينا خطة استراتيجية وطنية لمكافحة الإيدز والأمراض التي تنقل عن طريق الاتصال الجنسي. وتتضمن الخطة، التي سيتم تنفيذها خلال الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٥، مجموعة من الأنشطة الاستراتيجية والأنشطة ذات الأولوية. وقد وضعت هذه الخطة من خلال المشاركة والجهود المشتركة لكل من المجتمع المدني، والأشخاص المصابين والمؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية التي تقدم المساعدات. وبموجب هذه الخطة، نحتاج إلى ٢٠ مليون دولار لتلبية الاحتياجات الملحة؛ وذلك حتى يتسنى لوزارة الصحة في نيكاراغوا، ولجنة مكافحة الإيدز في نيكاراغوا، ومنظمات المجتمع المدني القيام بالعمل الوقائي اللازم واكتشاف المرض، والعلاج.

ومن بين إنجازاتنا الرئيسية في هذا المجال، اعتماد القانون ٢٣٨ للنهوض بحقوق الإنسان فيما يتعلق بالإيدز، وحماية هذه الحقوق والدفاع عنها. وبتطبيق هذا القانون، عززنا التنسيق الوطني في مجال الإعلام والتعليم والوقاية من هذا الوباء، وذلك عن طريق إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز، التي أتولى رئاستها شخصيا بصفتي وزيرا للصحة. وتعمل هذه اللجنة بشكل منتظم على تيسير عملية صنع القرار والمشاركة فيها. وتتألف اللجنة من ممثلي المؤسسات الحكومية المختلفة، والمجتمع المدني والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.

ومن إنجازاتنا أيضا قانون سلامة عمليات نقل الدم. وينص هذا القانون على عدم جواز نقل الدم لأي شخص دون إجراء الاختبارات اللازمة مسبقا، مهما كانت الأسباب. ويلزم هذا القانون كافة قطاعات الرعاية الصحية الخاصة والعامة بإجراء فحوصات طبية لاكتشاف الأجسام المضادة لفيروس نقص المناعة البشرية.

وما زلنا في نيكاراغوا نشعر بالقلق إزاء قدرتنا على أن نوفر للمرضى المصابين بالإيدز الرعاية الشاملة التي تشمل العلاج الطبي اللائق والذي يحترم حقوق الإنسان. وكانت هذه مهمة شاقة وحساسة، لا سيما بالنظر إلى مواردنا المحدودة – عدم توفر العقاقير الطبية اللازمة للوقاية من العدوى، أو الموارد المالية المطلوبة للعلاج المضاد لفيروس النسخ العكسي. وما زالت الأسعار العالمية للعقاقير المضادة لفيروس النسخ العكسي خارج حدود قدرتنا، وإن كانت قد انخفضت خلال الشهور القليلة الماضية. لهذا، وعلى الرغم من أن عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى العلاج المضاد لهذا الفيروس في نيكاراغوا لا يزال محدودا، نسبيا، فهذا يدفعنا إلى أن نسعى إلى الحصول على المساعدة المالية اللازمة لتوفير هذا النوع من العلاج.

إننا نحتاج إلى التضامن الدولي حتى يمكن تحقيق زيادة في متوسط العمر المتوقع، في إطار نوعية حياة أفضل وأكثر إنسانية. كما أننا نريد أن نوفر للنساء الحوامل الوسائل التي يمكن أن تقلل من احتمال انتقال فيروس نقص المناعة البشرية إلى أطفالهن عند الولادة.

إنني سأحتاج إلى متسع من الوقت لكي أعبر عن كل آمالنا ومبادراتنا في مجال الوقاية من الإيدز والسيطرة على هذا الوباء في نيكاراغوا.

وينبغي ألا يستبعد أحد في المجتمع الدولي من الجهود الرامية إلى مكافحة الإيدز. لذا، تشعر بلادي بالقلق – إذ

على الرغم من التقدم الذي حققته تايوان في مجال الصناعة الصيدلانية ومشاركتها في العديد من المشاريع الرامية إلى مكافحة وباء الإيدز، والتي تضطلع بها بالتعاون مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية في شتى مناطق العالم، لا سيما في منطقة غرب المحيط الهادئ – فإن تايوان لا يمكنها أن تشارك بنشاط في البرامج التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، لأنه ما زال يتعين أن تُقبل من جديد كدولة عضو في منظمتنا. وينبغي ألا يوجد مثل هذا النوع من الاستبعاد في القرن العشرين، لا سيما في السياق الإنساني.

وأخيرا، أود أن أعلن أن حكومة جمهورية نيكاراغوا، من خلال رئيسها، السيد أرنولدو اليمان لاكايو، تؤكد مجددا عزمها القوي على تكثيف جهودها الشاملة لمكافحة الإيدز في بلادنا مع توفير الدعم لهذه الجهود على أعلى المستويات السياسية.

وإنني أحمد الله على أن أتاح لي هذه الفرصة اليوم للإعراب بإخلاص عن شواغل نيكاراغوا إزاء هذه المشكلة. وإنني على ثقة بأن البلدان الصديقة ستتفهم احتياجاتنا، وإننا سنقوم معاً ببناء عالم أفضل للجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد حمزه رفيق، وزير الصحة في ترينيداد وتوباغو.

السيد رفيق (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالانكليزية): قبل أقل من عام، وفي هذه القاعة بالذات، تعهد قادة العالم في مؤتمر قمة الألفية بوقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعكس مساره بحلول سنة ٢٠١٥. وعقد هذه الدورة الاستثنائية خطوة إلى الأمام لتحقيق هذا الهدف.

إن معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في منطقة البحر الكاريبي من أعلى المعدلات في العالم بعد أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويعتبر الإيدز في منطقة البحر الكاريبي السبب الرئيسي للوفيات في المجموعات التي تتراوح أعمارها سن ١٥ و ٤٤ سنة، ونسبة انتشاره عموما تبلغ حوالي ٢,١ في المائة بين الأشخاص البالغين.

ويستمر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الانتشار بدون توقف بالرغم من ازدياد المبادرات على الصعيدين الوطني والإقليمي بخفض معدل انتشاره. ولا تكفي الخطط والإجراءات الوطنية الراهنة للتصدي لهذا المرض. وإذا كان للمعركة ضد هذه الكارثة أن تنجح، فإن هناك حاجة ماسة إلى قدر أكبر من المساعدة والدعم الدوليين وإلى إشراك جميع القطاعات، مثل المنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

ويشكل المرض مشكلة رئيسية للتنمية. ولا يمكن تجنب المضاعفات الاجتماعية والاقتصادية الحادة، حيث يؤثر هذا الوباء على أكثر المجموعات السكانية الناشطة والمنتجة في المجال الاقتصادي. وليس العبئان المادي والاقتصادي هما الجانبان الوحيدان المقلقان لأثر هذا الوباء. فهناك هموم على المستوى الفردي، مثل عبء المرض الفعلي على الضحايا ومسائل التمييز والوصم بالعار التي ترافقه.

ويتجه المنحنى البياني للوفاء في ترينيداد وتوباغو نحو الارتفاع. وتقدر الآن الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين السكان الناشطين جنسيا الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٩ سنة بنسبة ٢,٥ في المائة، علما بأن النسبة المئوية الحقيقية يمكن أن تكون ضعف هذا الرقم نظرا لقلة الإحصاءات.

وعدد الإناث المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية أكبر من عدد الذكور في المجموعة التي تتراوح أعمارها بين ١٥ و ٢٤ سنة. ووفقا لوحدة الإشراف الوطنية، ازدادت النسبة المئوية للنساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية من الصفر في عام ١٩٨٣ إلى ٣٣ في المائة عام ١٩٩٠، وإلى ٤٥ في المائة عام ١٩٩٩. وتبلغ نسبة إصابات فيروس نقص

المناعة البشرية المبلغ عنها بين النساء ضمن المجموعة التي تتراوح أعمارها بين ١٥ و ٤٥ سنة ٨٢ في المائة من مجموع المصابات بالمرض. وبما أن هؤلاء النساء في سن الإنجاب، فإن هذا الوضع يؤكد على أهمية خطر نقل العدوى إلى أطفالهن. وتشير الإحصاءات أيضا إلى أنه في نهاية عام ١٩٩٩ بلغت نسبة الأطفال المصابين بالمرض ٧ في المائة من إجمالي عدد الإصابات المبلّغ عنها.

وبما أن ٥٠ في المائة من حالات العدوى تقع الآن في صفوف شبابنا الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة، ونسبة ٧٠ في المائة من جميع حالات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تقع بين من تتراوح أعمارهم من ١٥ إلى ٤٤ سنة، فلا شك أنه إذا استمر هذا الاتجاه فسوف تكون ترينيداد وتوباغو في طريقها إلى أزمة اقتصادية واجتماعية. وهذا عبء على موارد البلد، ويصبح من الصعب على الاقتصاد أن يتحمل هذا العبء الثقيل.

وتشير دراسة في الاقتصاد الكلي حول أثر فيروس نقص المناعةالبشرية/الإيدز على العوامل الرئيسية المتغيرة إلى أنه إذا استمر المعدل الحالي في الازدياد فسوف تعاني ترينيداد وتوباغو بحلول عام ٢٠٠٥ من انخفاض مقداره ٤,٢ في المائة من إجمالي ناتجها القومي، و ١٠,٣ في المائة في الوفورات، و ١٥,٦ في المائة من الاستثمار.

وتشعر حكومة ترينيداد وتوباغو بالقلق الشديد إزاء إمكانية أن تحقق هذه التوقعات. وبالرغم من الموارد المحدودة، سنستمر في بذل الجهود الوطنية لتوفير إدارة أفضل للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ولتعزيز الرعاية والدعم للمصابين. وتهدف العديد من البرامج إلى الوقاية من خلال الأعوام والتثقيف، وتستهدف الفئة الضعيفة من السكان.

وتتضمن نشاطات التوعية حيال الإيدز تدريب أكثر من ستة آلاف عامل في قطاع الرعاية الصحية. وتم تنفيذ سياسة وطنية لتخفيض العدوى من الأمهات إلى الأطفال ويجري توفيرها في أغلب منشآت الرعاية الصحية. وستوضع قريبا سياسة جديدة موضع التنفيذ في ترينيداد وتوباغو تتعلق بحماية حقوق الأفراد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أماكن عملهم.

وستستضيف ترينيداد وتوباغو المؤتمر الدولي العاشر للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في تشرين الأول/أكتوبر من هذه السنة. ونشارك أيضا في المرحلة الثانية من التجارب على لقاحات مضادة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لأننا على اقتناع بأن اللقاح الآمن، والمتاح بكلفة قليلة يشكل أفضل الأساليب فعالية لوقف انتشار هذا المرض.

وتقترح فرقة عمل المبادرة الاستراتيجية لمنطقة البحر الكاريبي الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز برنامجا شاملا للتصدي للوباء. وسيضمن هذا الأسلوب الإقليمي توحيد الجهود والاستخدام الفعال للموارد، لأن لدى بلدان منطقة البحر الكاريبي أهدافا مشتركة وخططا متشابهة للتنفيذ. والمساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي ستعزز هذه المبادرة الإقليمية.

وتبذل الجهود لتدعيم البنية الأساسية البشرية والمادية للتصدي للوباء وتقديم العناية المناسبة للأشخاص المصابين بالإيدز. بيد أن طاقتنا ومواردنا لا تسمح ببساطة تحقيق هذا الهدف بشكل كامل، وخاصة توفير الأدوية للمصابين. وتؤيد حكومة ترينيداد وتوباغو دعوة الأمين العام إلى إنشاء صندوق الإيدز والصحة، وتوصي بشدة إعطاء اهتمام خاص للبلدان ذات الإصابات المرتفعة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مثل البلدان في منطقة البحر الكاريبي. ولن

نكون مغالين في الكلام على مدى ضعف اقتصادنا أمام أخطار من قبيل خطر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

أما فيما يتعلق باستعمال ترتيبات خاصة للتمويل، فمن رأي حكومة ترينيداد وتوباغو وجوب أن يعتبر بنك التنمية لمنطقة البحر الكاريبي، وهو المؤسسة المالية الرئيسية في منطقتنا، شريكا هاما. ومن المهم مشاركة مؤسسة ذات إلمام بالبيئة الاجتماعية الثقافية والاقتصادية، وإدراك بحاجات بلدان الجماعة الكاريبية. إضافة إلى ذلك، ينبغي ألا يكون معيار الحصول على الأموال من الصندوق مرهقا وبيروقراطيا، وينبغي تقديم المعونة لأشد البلدان احتياجا.

وتود حكومة ترينيداد وتوباغو أن تقترح أيضا استخدام الترتيبات الإدارية الحالية داخل منظومة الأمم المتحدة لإدارة الصندوق العالمي للإيدز والصحة قدر الإمكان، وذلك من أجل تمكين أكبر لاستخدام للصندوق في الهدف المرغوب.

وتدل التقديرات في نهاية عام ٢٠٠٠ على أن حوالي ٢٢ مليون شخص توفوا بسبب المرض، وأن هناك ما يزيد على ٣٦ مليون شخص مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويجب شن حرب شاملة لوضع حد لهذه، الأزمة، ويعتبر تبني إعلان الالتزام في هذه الدورة الاستثنائية أمرا حاسما في هذا المسعى. ويجب متابعة التحدي المتمثل في عكس اتجاه انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بلا هوادة كي لا نورث هذا البلاء الذي يهدد الحياة إلى أجيال المستقبل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي الأونرابل تيموثي ستامبس، وزير الصحة ورعاية الأطفال في زمبابوي.

السيد ستامبس (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية): من المتوقع أن يصل معدل تزايد السكان في بلدي، زمبابوي، إلى نسبة الصفر في نهاية عام ٢٠٠٢، وهي أول دولة نامية تشهد ذلك في العصر الحديث. والسبب يعود إلى مجموعة عوامل ثلاثة. أولها النجاح الباهر لمبادراتنا الوطنية في تنظيم الأسرة، وذلك بتخفيض معدل الخصوبة ككل بمعدل وحدتين منذ عام ١٩٨٢. وثانيها هو الهجرة إلى الخارج، وبشكل خاص هجرة المهنيين المثقفين الشباب والفنيين وعائلاتهم. والعامل الثالث هو ارتفاع معدلات الوفيات، التي خفضت لوحدها نسبة النمو الطبيعي بحوالي ٥٠ في المائة.

وجميع هذه العوامل تأثرت بوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ليس لمجرد إسهام فيروس نقص المناعة البشرية في معدل الوفيات فحسب، بل أيضا كنتيجة لأثر إدراك مخاطر فيروس نقص المناعة البشرية على نشاطات التكاثر، والخوف الحقيقي جدا من قبل البالغين العاقلين والمثقفين من مخاطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وليس من أجلهم ولكن بسبب المخاطر البيئية على نمو أطفالهم الذين تشجعهم يوميا على ممارسة الجنس الزائد، والتنوع في ممارسة الجنس وسائط الإعلام الشعبية. وما يترتب على ذلك من عواقب اقتصادية وديمقراطية واجتماعية يشكل خطرا جسيما، ونحن ما زلنا بانتظار العواقب الكاملة. وفي زمبابوي، مثل بقية بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، نحن نعي تماما التمييز العرقي النشط والمستتر الذي يمارس ضد الأفارقة السود . وإلا كيف يفسر المرء الزيادة ذات الدلالة لفيروس نقص المناعة البشرية في منطقتنا مقارنةً بالبلدان الأخرى التي ظهر فيها المرض قبلنا؟

ومع ذلك حققنا نحن بوصفنا دولة إنجازين معترفا بهما دولياً ويلقيان التقدير، ومازلنا نعطيهما الأولوية: أولاً، ضمان خدمة وطنية مستدامة وآمنة لنقل الدم والإبقاء عليها منذ أوائل أيام الوباء في عام ١٩٨٥ ؛ وثانياً، أعلى معدل في أي بلد بالعالم لتوافر الرفالات ذات النوعية الموثوق بها (١٨ رفالاً لكل ذكر سنوياً منذ عام ١٩٩٤)، وعلاوة على

ذلك إقامة نظام سليم للضرائب المرتهنة، تبلغ ٣ في المائة على ضريبة الدخل الشخصي و٣ في المائة على ضرائب الشركات. وفي العام الماضي تم تحصيل أكثر من ٣٠ مليون دولار أمريكي . وتولى إدارة ذلك مجلس الإيدز الوطني المستقل الذي انشئ بموجب قانون برلماني وتتألف عضويته من كل قطاعات مجتمعنا وبولاية مستمدة من سياسة وطنية لوباء فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، تضمن بقاء الدعم الرئيسي على صعيد المقاطعة .

إن نصير هذا المجلس هو رئيس بلدي ، الرفيق ر. غ. موغابي. ونشعر بأنه واجب علينا ان نبلغ السيد ناتسيوس، الرئيس الجديد لهيئة المعونة الدولية الأمريكية، بأنه على الرغم من أننا قد لا يكون لدينا ساعات وطرق في أفريقيا فإننا نعرف الوقت، والوقت يمر بسرعة وبلا هوادة بالنسبة لبعض دولنا. وبسبب العولمة العالمية فإن نقص الطرق يمكن تعويضه من خلال إشاعة ثقافة الكوكاكولا – فنحن نستخدم شاحنات الكوكاكولا بشكل فعال جداً لإيصال اللقاحات والأدوية الى شعبنا.

ونعلم أن مضادات فيروس النسخ العكسي مجرد جزء من حل المشكلة. ولكن مادمنا محرومين منها فإن رسالة الوقاية من الوباء، وخاصةً أهمية معرفة حالة الفيروس عند المرء في حالتنا الوبائية، لا تلقى الدعم الوافي بالغرض.

وينبغي أن يقر العالم بأننا أخذنا مبادرة جريئة بإستعادة ملكية أرضنا حتى نضمن للأسر إمكانية الحصول على الغذاء والأمن الاقتصادي، حتى تكافح، من أجل البقاء، مخاطر التعرض للفيروس الناتجة عن الاتجار بالجنس العارض والمغامر.

لقد نلنا ما يكفي من وصم الأغنياء التمييزي للفقراء بالعار ومن عدم المساواة الذي يزيد من نشر الفيروس. وخطورة هذا التوجه هو أن الفقراء والأغنياء سيصبحون ''حاملي'' أو ''غير حاملي'' الفيروس حول العالم.

إننا نتعهد بدعم الصندوق العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية والصحة وننوي تخصيص ما يعادل مليون دولار أمريكي بالعملة المحلية من مواردنا الخاصة ، وهو بالتحديد مبلغ ابتدائي لتكوين ميزانية من أجل التعرف على سرطانات الأجهزة التناسلية المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية ومعالجتها والقضاء عليها. ويثبت هذا تضامننا مع مبادرة الأمين العام وكذلك اعترافنا بمجال كان قبل الآن مهملاً ويؤثر في أكثر الناس عرضة للإصابة بيننا، وهم نساء أفريقيا الشابات.

فليباركهن الله.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد بولانوس دوارتي، وزير الصحة العامة والخدمة الاجتماعية في غواتيمالا.

السيد بولانوس دوارتي (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس ، أعضاء الوفود الموقرين ، بعد عشرين عاما من مداهمة الوباء لنا نشيد بعقد هذه الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين للجمعية العامة بوصفها وسيلة لاستعراض ما تم في مجال فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز . ونلاحظ ان العقد الأخير شهد عمليات جديدة من العولمة وتطورات في تقنيات المعلومات، وكذلك في العلاج بمضادات فيروس النسخ العكسي التي غيرت صورة وباء الفيروس والإيدز. ويشرفني اليوم أن أمثل غواتيمالا في هذا التجمع الهام .

يتسم بلدنا بالفروق الصارخة والتنوع العرقي وبما لديه من سكان متعددي الثقافات والأعراق واللغات. ويقدّر بأن شرائح السكان الأكثر تعرضاً لإنتقال عدوى الفيروس تعيش بصفة رئيسية في المناطق الحضرية. ولقد تم التعرف

على أول حالة إيدز معروفة في غواتيمالا في عام ١٩٨٤. وحتى وقتنا الحالي تم الإبلاغ عن ٤٠١٠ حالات. إلا أن برنامجنا الوطني يعتقد أن ٥٠ في المائة من الحالات غير مبلغ عنها. ولقد تجلى عزم حكومة غواتيمالا على محاربة الفيروس والإيدز في قانون الصحة الذي يكلف وزارة الصحة العامة، بالإشتراك مع قطاعات أخرى، بمسؤولية تقييم العمل من أجل التحكم في الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، والإشراف عليه.

وتم وضع قانون عام بخصوص الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، ويعتبر هذا القانون المرض مشكلة اجتماعية ذات أهمية قطرية ملحة، مخصصاً له مبلغ ٥ ملايين كويتزال من أجل الأنشطة التي تنفذها وزارة الصحة العامة عن طريق برنامج الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. ويتضمن القانون أحكاما بشأن حقوق إنسان الأشخاص الذي يعانون من الإيدز، والأهم من ذلك أيضاً انه يكلف وزارة التعليم بادراج قسم بشأن الجنس البشري في المناهج، بما في ذلك الأمراض التي تنقل بالاتصال الجنسي والفيروس والإيدز، بدءاً من الصف الخامس في المدارس الابتدائية إلى ما بعد ذلك.

وفي هذا السياق، وضعت وزارة الصحة، بالتنسيق مع وزارات أخرى مثل وزارتي التعليم والداخلية، ومع منظمات في المجتمع المدني والمنظمات الدولية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك، الخطة الاستراتيجية الوطنية للأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز للفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٣ وبدأت في تنفيذها، وهي الخطة التي تحدد الأهداف الاستراتيجية ومجالات العمل ذات الأولوية التي ستتابعها تلك المؤسسات.

وفي مجلس الصحة الوطني، وهو وكالة تقدم خدمات استشارية للقطاع، شرعت وزارة الصحة العامة في أعمال ترمي الى إنشاء وحدة قطرية لتوفير الرعاية للأشخاص الذين يعانون من الفيروس والإيدز. ولتحقيق هذا، أنشأت هذه اللجان. إحدى اللجان ستصيغ اقتراحا لإدارة هذه الوحدة القطرية بوصفها وكالة لامركزية ومستقلة ستتلقى تبرعات من المؤسسات القطاعية التي تعمل في هذا المجال، مثل المنظمات غير الحكومية ومعهد الأمن الاجتماعي الغواتيمالي ومؤسسات المجتمع المدني المنظمة التي تكافح الإيدز. ولقد تمت صياغة هذا الجهد للحد من التأثير الاجتماعي - الاقتصادي للتعامل مع هذه المشكلة الاجتماعية والصحية العامة بوصفها مجرد قضية صحة عامة، وأيضاً لتشجيع دمج وتكامل إسهامات المؤسسات التي ذكرتها .

واللجنة الثانية مكلفة بإجراء التحليل الوبائي للفيروس والإيدز. وستدرس هذه اللجنة حجم المشكلة وآلياتها من أجل تحسين عملية صنع القرار. وستدرس اللجنة الثالثة إمكانية الحصول على العلاج بمضادات فيروس النسخ العكسي بغية وضع استراتيجيات لجعل هذا العلاج أكثر توافرا من المنظورين الاقتصادي والعملي.

وسوف يساعد ذلك بصورة رئيسية في تطوير برامج الوقاية من انتقال المرض من الأم إلى الطفل، بما في ذلك الاختبارات التشخيصية. كما سيعمل على توحيد أنظمة التشخيص، وتوفير العلاج بمضادات فيروس الانتساخ العكسي (الفيروس القهقري)، وتوفير خدمات العلاج للمرضى الخارجيين وإجراء البحوث بشأن فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. وستطبق بشأنه إجراءات احتياطية عالمية في توفير الخدمات الطبية، وسيطور خطط الإعلام والتعليم والاتصال، الأمر الذي سيمكننا من الحد من انتقال فيروس نقص المناعة البشري.

وبصفتي ممثلا لغواتيمالا، أود أن أؤكد على تصميم بلادي على الالتزام بمختلف التعهدات التي يتضمنها الإعلان المتعلق بمكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، والذي يشير إلى تعزيز القيادة وتحفيزها على جميع مستويات المجتمع والحكومة. كما نرى أنه من الضروري أن يتم وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية متعددة القطاعات وخطط تمويل تكفل مواصلة مكافحة الإيدز ومواجهة مسألة الوصمة الاجتماعية والتكتم والإنكار، والتصدي لأبعاد الوباء المتعلقة بنوع الجنس والسن.

وأخيرا، أود أن أؤكد أن حكومة بلادي تتعهد بمواصلة الوفاء بكافة الالتزامات المترتبة على اعتماد هذا الإعلان، لأننا ندرك الحاجة إلى توحيد جهودنا على الصعيد الوطني ودون الإقليمي، والإقليمي والعالمي، لكي نوقف تقدم هذه الجائحة، التي تسبب الكثير من المعاناة للبشرية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لحضرة السيد أشوك جوغنوث، وزير الصحة ونوعية الحياة في موريشيوس.

السيد جوغنوث (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): يسرني، بالنيابة عن حكومة جمهورية موريشيوس، أن أخاطب هذا الجمع الموقر للوفود المشاركة في الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ويشرفني، بالنيابة عن بلادي، أن أساهم في النقاش الذي يجمع هذه الوفود الوطنية الموقرة من شتى أنحاء العالم من أجل قضية تهم البشرية. وأتقدم باعتذار شخصي نيابة عن جناب رئيس وزراء موريشيوس، الذي لم يتمكن من حضور هذا الملتقى الهام.

ونحن هنا، لأننا جميعا نشعر بقلق عميق إزاء اتساع نطاق الأثر الإنساني لجائحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. غير أن هذا لا قيمة له ما لم ترافقه قدرة ناجعة على اتخاذ خطوات عملية لتوفير الدعم للمتأثرين ووقف انتشار هذا الوباء.

والغرض من هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة هو التوصل إلى اتفاق بشأن إعلان التزام. وهذا الالتزام سيحدد المجالات ذات الأولوية التي ينبغي العمل في إطارها. لذا، فنحن هنا لكي نتفق على أكثر الوسائل والسبل فعالية من حيث التكاليف لعكس الاتجاه التصاعدي في معدلات الإصابة بهذا الفيروس؛ والاتفاق على أفضل السبل لتوفير الرعاية الإكلينيكية والشخصية للمصابين؛ والاتفاق على الوسيلة المثلى لدعم المصابين بالفيروس/الإيدز حتى يمكنهم مواصلة حياتهم بصورة طبيعية قدر الإمكان؛ والاتفاق على أفضل السبل لتلبية الاحتياجات الملحة للغاية لأولئك الذين حل بهم اليتم بسبب الإيدز.

وأعتقد جازما أن إعلان الالتزام الذي نقوم بإعداده سيعزز الصلات بين الأمم والمجتمعات وجميع الشركاء، الممثلين هنا اليوم على المستويات العالمية والوطنية، وسيطرح أفكارا ونماذج للممارسات السليمة من أجل هدف مشترك. إن الإحصاءات بشأن الوفيات التي تسبب فيها الإيدز منذ الثمانينات، لاسيما في افريقيا، وكذلك بشأن المصابين بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، والأيتام الفعليين والمحتملين بفعل الإيدز، إنما تثير الفزع الشديد. ولكن هذه ليست مجرد مشكلة صحية لأفريقيا وحسب ؛ بل هي قنبلة اجتماعية واقتصادية.

والإيدز يقتل عشرة أضعاف ضحايا الحروب، ويخرب التنمية الاقتصادية، ويدمر النسيج الاجتماعي للمجتمع ويخلق جيلا من الأيتام، و يقوض عقودا من المكاسب الصحية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

ونتيجة للطابع المزمن لفيروس نقص المناعة البشري، وتهديده لحياة المصابين به، فإن تكلفة رعاية المصابين بعدواه

ومرضى الإيدز تعتبر باهظة مما يفرض عبئا ثقيلا على كاهل الحكومات في أفريقيا، التي تضم الكثير من أشد البلدان فقرا في العالم وأقلها قدرة على حماية نفسها.

وعلى الرغم من كل الجهود الكبيرة التي بذلتها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لمواجهة جائحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز وآثارها، إلا أن الإصابات بهذا الفيروس ومعدل انتشار الإيدز يتزايد بمعدلات مفزعة، مع ما يترتب على ذلك من آثار على التنمية الاجتماعية – الاقتصادية.

وفي مواجهة هذه الجائحة، أعلن رؤساء بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي في بيانهم الصادر عام ٢٠٠٠ أنه ”لا يمكن أن تكون هناك تنمية مجدية في الإقليم الذي يضم بلدان الجماعة ما لم يتم التصدي لجائحة الإيدز على أساس عاجل وملح“. إن هذه الجائحة إنما تجتث جذور التقدم الاجتماعي والاقتصادي ذاتها.

ولقد تناول قراران من القرارات الرئيسية لاجتماع وزراء الصحة في بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، والمعقود في غابورون، الدعم المتواصل للمصابين، والأدوية الميسورة الكلفة، وبرامج الوقاية العالية المردود.

ويسرني أن ألاحظ أن التزامات رؤساء الدول أوالحكومات الافريقية في مؤتمر قمة أبوجا الاستثنائي المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠١، قد أدرجت في مشروع إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. وتتضمن هذه الالتزامات تحديد هدف يتمثل في تخصيص ١٥ في المائة على الأقل من ميزانيات بلدانهم السنوية لمكافحة وباء الإيدز، وزيادة المساعدة الدولية التكميلية للبلدان ذات الموارد المحدودة.

كما يسرني أن أبلغكم أن لجنة المحيط الهندي، التي تضم بلدان منطقة المحيط الهندي: موريشيوس ومدغشقر وجزر القمر وسيشيل وجزيرة ريونيون، قد أدرجت مشكلة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز ضمن الأولويات في برنامج عملها.

المندوبون الموقرون، لعله من الملائم بالنسبة لي في هذه المناسبة أن أعرض ملف الإيدز في بلادي على هذا المنتدى. لقد سجلت أول حالة للإصابة بهذا الوباء في موريشيوس في عام ١٩٨٧. ومنذ ذلك الحين، سجلت رسميا ٣١٢ حالة، من بينها ٦٩حالة من غير المقيمين. ومن بين ٢٤٣ حالة من المقيمين، توفي ٦٨ شخصا.

وبحلول عام ١٩٨٧، كانت وزارة الصحة ونوعية الحياة قد شرعت بالفعل في تنفيذ برنامج وطني لمكافحة الإيدز والوقاية منه، يشتمل على عدة استراتيجيات تستهدف الحد من تواتر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري. وثمة تركيز كبير على الأنشطة التعليمية التي تشكل، في واقع الأمر، العمود الفقري لبرنامج مكافحة هذا الفيروس. وتهدف هذه الأنشطة إلى التشجيع على سلوك جنسي أكثر مأمونية بين السكان وبين الفئات الأكثر عرضة للإصابة بعدوى الفيروس، مثل المشتغلون بالجنس.

وفيما يتعلق بانتقال العدوى من الأم إلى الطفل، فقد وضع في عام ١٩٩٨، برنامج للوقاية من انتقال الفيروس. وبموجب هذا البرنامج، تجري توعية جميع الحوامل اللاتي يترددن على عيادات رعاية الحوامل، ويخضعن لاختبارات الدم، رهنا بموافقتهن. وعلاوة على ذلك، تم وضع بروتوكول لعلاج الحوامل ممن تثبت إصابتهن بفيروس نقص المناعة البشري بمضادات فيروس الانتساخ العكسي (الفيروس القهقري) خلال فترة الحمل والولادة.

كما أن حديثي الولادة يتم معالجتهم لمدة ستة أسابيع بعد الولادة، وتصرف لهم ألبان الأطفال مجانا لمدة عامين. لقد وجدنا أن هذا البروتوكول الوقائي يقلل مخاطر انتقال العدوى من ٢٥ في المائة إلى أقل من ٥ في المائة.

ورغبة في الأخذ بنهج أكثر تنسيقاً وشمولاً في مكافحة الإيدز، فقد تكاتفت الوزارات الرئيسية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، من أجل إعداد خطة استراتيجية وطنية متعددة القطاعات.

ويمكن أن يعزى الانخفاض في انتشار حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز المسجلة في موريشيوس إلى برامج الوقاية وإلى عوامل أخرى من قبيل مجانية التعليم من المرحلة الأولى إلى المرحلة العالية، وسهولة الحصول بالمجان على الرعاية الطبية، وإلى إجراءات التخفيف من حدة الفقر. ويلزم أن نكفل ألا يؤدي هذا الانتشار المنخفض إلى التهاون بين السكان. ذلك أن موريشيوس معرضة لأن تصبح من أشد البلدان تعرضاً للخطر، نظراً للاتجاه المفزع في الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري على الصعيد العالمي، وبصفة خاصة للتغير في أساليب المعيشة وانتقال السكان إلى البلدان الأخرى ومنها. إذ يزور موريشيوس كل عام ما يزيد على ٧٠٠ ٠٠٠ سائح. ولا نملك أن نهمل برنامجنا لمكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز بسبب نجاحه الظاهر. وتعتزم حكومة موريشيوس كذلك إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات معنية بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، برئاسة جناب رئيس الوزراء أو نائب رئيس الوزراء ووزير المالية، بغرض تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية التي تم وضعها في ضوء احتياجاتنا.

ولنجاح أي برنامج للوقاية يأتي في المقام الأول من الأهمية توافر الإرادة السياسية والقيادة. فما لم يقتنع الزعماء على الأصعدة السياسية والاجتماعية والدينية بضرورة التصدي لهذه المسألة على نحو عاجل وملّح، فلن يحدث أي برنامج الأثر المرغوب، مهما كان متسماً بحسن المقصد. ومن الجدير بالذكر أنه كان لدينا في موريشيوس برنامج عمل وطني للمكافحة والوقاية، يدعمه جميع قادة المجتمع، حتى قبل الإبلاغ عن أية حالة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز في البلد. وأتاح لنا ذلك شيئاً من السبق، ويتعين علينا مواصلة البناء على هذا الأساس وتعزيزه.

وعلى الرغم من توافر الأدوية المطيلة للعمر من قبيل العلاجات المضادة لفيروسات الانتساخ العكسي (الفيروسات القهقرية)، فإن سبل الحصول على تلك الأدوية مقيدة بسبب تكلفتها الباهظة. وهنا أود أن أوجه نداء جاداً إلى صناعة المستحضرات الصيدلانية، ولا سيما الشركات العاملة في تصنيع مضادات فيروسات الانتساخ العكسي، بأن تغير من تفكيرها المتسم بعدم الاكتراث، وتراجع أسعار تلك الأدوية المطيلة للعمر من أجل البشرية.

إننا نجتمع هنا كأعضاء في نفس المجتمع الواحد الذي كرس نفسه للتخفيف من معاناة أولئك الذين أدى فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز إلى إصابة حياتهم بالوهن. ولأن الصحة حق أساسي من حقوق الإنسان، ينبغي أن نظل دائماً من المتحمسين للدفاع عن حقوق المرضى، التي تشمل حق التمتع بالرعاية والعلاج.

وتطلق الدورة الاستثنائية السادسة والعشرون للجمعية العامة صيحة استنفار لجميع الدول كي تتأهب تأهباً كاملاً لجائحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. وينبغي أن يشكل إعلان الالتزام اتفاقاً مقدساً بين الدول. وثمة بصيص من الأمل على الأفق. فبرامج التدخل الوقائي

المعززة تنمّ عن بوادر طيبة للنجاح. والسيطرة جارية في بعض البلدان الأفريقية على معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري وتظهر اتجاهاً يبشّر بمزيد من التناقص. غير أنه لم يتم بعد كسب المعركة. وما زال أمامنا طريق طويل.

وأود بالنيابة عن حكومة جمهورية موريشيوس أن أوصي هذه الجمعية العامة بالموافقة على مشروع إعلان الالتزام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لحضرة السيد فيليامي تانغي، وزير الصحة في تونغا.

السيد تانغي (تونغا) (تكلم بالانكليزية): أتشرف وأعتز بمخاطبة هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المنعقدة لاستعراض مشكلة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز بجميع جوانبها. فقد فاق انتشار هذا الوباء كل التقديرات؛ ويتجلى في هذه الدورة الاستثنائية تسليم المجتمع الدولي بأن فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز قد أصبح يمثل طارئة عالمية. لذلك فإني أثني على الجهود التي يبذلها الأمين العام وعلى قيادته القوية في مكافحة هذه الجائحة. كما أود أن أعرب عن تقديري للدور الهام الذي اضطلع به رئيس الجمعية العامة في الإعداد لهذه الدورة الاستثنائية وللجهود الدؤوبة التي بذلها الميسّران، السفير ويترلي، ممثل استراليا، والسفير كا، ممثل السنغال.

ولا تعبأ جائحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز في انتشارها وآثارها بالحدود الإقليمية أو الوطنية، ولا يوجد مجتمع بمنجى منها. ومع أن أعداد حالات الإصابة بعدوى الفيروس أو مرض الإيدز منخفضة نسبياً في منطقة المحيط الهادئ وفي تونغا، فلا يدعو هذا للشعور بالتهاون. فحالات الإصابة بعدوى الفيروس أو بمرض الإيدز في تزايد. وفي رأينا أن تدابير الوقاية والرقابة تحتل المقام الأول من الأهمية في مكافحة هذا المرض. ومن هذا المنطلق يجري إعداد خطة استراتيجية وطنية لمجابهة الفيروس والإيدز في تونغا. وتشمل مجالات العمل ذات الأولوية زيادة وعي المجتمع بالمرض وكيفية انتقاله وسبل الوقاية منه. ومن الضروري أن تتاح إمكانية الحصول على الأدوية بسعر معقول، وكذلك تعزيز نظم الرعاية الصحية القائمة. وفوق كل شيء، يجب تعبئة الموارد المالية بغرض القيام باستجابة فعالة.

وأعتقد أن في المعرفة قوة، وأن ذلك النوع من القوة يمكن أن يكافح بفعالية انتشار فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. وفي تونغا، لا ينطبق هذا النهج على فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز وحده بل ينطبق أيضاً على مكافحة غيره من الأمراض المعدية. لذلك يجب علينا تثقيف من يضطلعون بأدوار القيادة والتعليم على جميع الأصعدة في مجتمعاتنا. ويؤدي العاملون في مجال الصحة بصفة خاصة دوراً حاسماً في هذه المعادلة. ويجب أن تكون جميع المعلومات ذات الصلة بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز في المتناول بسهولة. ويجب أن نستهدف البالغين والنشء على السواء في مجتمعاتنا.

ويجب علينا أيضاً التسليم بأن بعض الفئات في مجتمعاتنا أشد من غيرها تعرضاً للإصابة. وقد يعزى هذا إلى الظروف الاجتماعية أو السن أو حالة العمل أو القرار المتخذ بشأن أسلوب الحياة. ويجب أن تستهدف أنشطة الإعلام والتوعية تلك الفئات لزيادة حظها من المعرفة وإدراكها لإمكانية تعرضها للعدوى، وللحد من سلوكها الذي ينطوي على الخطر، وللتشجيع على اختيار أنماط الحياة الصحية.

ومن دواعي القلق البالغ أن انتشار فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز أعلى بين النساء والفتيات منه بين أي فئة أخرى. ومن الواضح أنه يلزم إعداد تدابير لزيادة قدرة المرأة والفتاة على حماية نفسها من خطر العدوى. ويمكن أن

يتم هذا عن طريق التثقيف الوقائي وتوفير خدمات الصحة الإنجابية.

ولا يخفى أن التعايش مع حالة من الممكن أن تؤدي للوفاة يُحدث قدراً كبيراً من التوتر والإجهاد، ولهؤلاء الناس مشاكل واحتياجات خاصة لا بد من تلبيتها. ولا تقتصر تلك الاحتياجات على الرعاية الصحية والعلاج، بل تمتد إلى الدعم الاجتماعي والروحي. فللمصابين بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز الحق في احترام خصوصيتهم وعدم التعرض للتمييز، سواء في نطاق الأسرة أو مكان العمل أو المجتمع. وعلينا من أجل التصدي لهذه المسائل أن نذكي وعي المجتمع بالاحتياجات الخاصة للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، وذلك بتعزيز خدمات الرعاية الصحية والدعم حيثما أمكن، وبضمان توافر الإرشاد الجيد لجميع المعنيين.

والهياكل الأساسية الصحية والاجتماعية الوطنية ضرورية لفعالية إيصال خدمات الوقاية والرعاية. وينوء نظامنا الصحي الوطني في الوقت الراهن بأعباء تفوق طاقته. لذلك فإن من الأمور الحيوية تحسين نظامنا الصحي الوطني وتعزيزه حتى يجابه متطلبات فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. ويشمل هذا وجود نظام مأمون لإمدادات الدم يوفر الحماية للمتبرعين والمتلقين والعاملين في المجال الصحي.

وكما رأينا خلال العقدين الماضيين، ليس فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز مجرد مشكلة تتعلق بالصحة. فالأثر الاجتماعي والاقتصادي الواسع الانتشار المترتب عليه يحمل في طياته الدمار لمجتمع صغير كمجتمعنا، لا يكاد عدد سكانه يتجاوز ١٠٠ ٠٠٠ نسمة منتشرين بين نحو ١٧٠ جزيرة. ومن الضروري لذلك تنسيق الأنشطة التي تقوم بها مختلف الأجهزة ذات الصلة بغية التوصل إلى أفضل الاستجابات الممكنة وأكثرها فعالية.

ومن الأمور الحيوية على الصعيد الوطني إنشاء آلية شبكية داخل نطاق الحكومة والكنائس والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وفيما بينها. ويجب تنمية الالتزام المستمر من جميع هذه الفئات بالتصدي لفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. كما نعترف بالدور الهام الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية في تخطيط مواجهته وتنفيذها ورصدها. وعلى الصعيد الإقليمي، يجب أن تكون لدى المنظمات القدرة على دعم الجهود المبذولة على الصعيد الوطني وتعزيزها. وفي هذا الصدد، فإن من الأهمية بمكان استمرار وجود برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز في منطقة المحيط الهادئ.

وختاما، فإننا نشيد بالالتزامات والقيادة وجهودها المبذولة حتى الآن. ونرحب على وجه الخصوص بإنشاء صندوق عالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة البشري المكتسب (الإيدز) ونشكر الذين أعربوا عن دعمهم لهذا الصندوق وتعهدوا بتقديم مساهمات له. وإن دولة من دول المحيط الهادئ، مثل تونغا، لا يمكنها مكافحة الإيدز بفعالية بمواردها المحدودة. وفي هذا الصدد، نود أن نشكر وكالة التنمية الدولية الأسترالية وبرنامج الأمم المتحدة المعني بمكافحة الإيدز على جهودهما في مواجهة الإيدز في منطقة المحيط الهادئ. ونحن نتطلع إلى المشاركة في الاجتماع الإقليمي الوزاري المعني بالإيدز المزمع عقده في ملبورن في تشرين الأول/أكتوبر من هذه السنة، ونرحب بالمزيد من هذه المبادرات في المستقبل.

ونرى أن هذه الدورة الاستثنائية تمثل فرصة سانحة لإعادة تعزيز الجهود الجارية لإيجاد النهج الصحيح. ولذا فإننا نأمل في أن يضع الإعلان المزمع اعتماده في هذه الدورة

الاستثنائية أساسا قويا للتوصل إلى توافق آراء عالمي بشأن مواجهة التحديات المقبلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد فاليري فينولوف، نائب وزير الصحة في بيلاروس.

السيد فينولوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): بالنيابة عن رئيس وحكومة جمهورية بيلاروس، يرحب وفدنا ترحيبا صادقا بعقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب.

لقد كانت بيلاروس حتى عام ١٩٩٦ بلدا لديه معدل منخفض من الإصابة بالإيدز، حيث كانت تسجل ما بين ٥ إلى ٢٠ حالة جديدة سنويا. وكما هي الحال في كل مكان آخر من العالم، كان الاتصال الجنسي هو أشيع طرق انتقال الإيدز. وحدث تغير بالغ الأهمية في عام ١٩٩٦، بانتشار الإصابة بفيروس الإيدز بين متعاطي المخدرات عن طريق الحقن في الوريد.

ومنذ حزيران/يونيه من هذه السنة، سُجلت ٣ ٥٨٧ حالة إصابة بالفيروس في بيلاروس، أي ٣٧ حالة من بين كل ١٠٠ ٠٠٠ شخص. وأشيع طرق انتقال الإيدز – في ٧٨,٤٢ في المائة من جميع الحالات المسجلة – هو تعاطي المخدرات عن طريق الحقن في الوريد. ومما يثير القلق أن أغلبية الإصابات – حوالي ٨٠ في المائة – قد تم تشخيصها بين الشباب من فئة السن المنتجة.

ومما يثير قلقا بالغا أيضا أن الفيروس ظل ينتقل في الآونة الأخيرة من متعاطي المخدرات إلى السكان بشكل عام.

وعلاوة على ذلك، لم يظل عدد النساء المصابات بالفيروس يتزايد فحسب، ولكن كانت هناك أيضا زيادة كبيرة في عدد الأطفال في هذه السنة.

وترى حكومة بلدي أن هذه الحقائق تستدعي تعزيز الجهود التي تبذلها دولتنا والمجتمع المدني في مكافحة هذا الوباء. ومن أجل السيطرة على انتشار عدوى الإيدز ولاستنباط تدابير كلية لمواجهة هذه البلوى، تم اعتماد برنامج للدولة بشأن الوقاية من الفيروس. ويجري تنفيذه من قبل المجلس المشترك بين الوكالات المعني بالوقاية من فيروس الإيدز والأمراض التناسلية. ويقوم المجلس بتنسيق أنشطة مختلف الوزارات والمؤسسات والجماعات المحلية.

وينصب تركيز أنشطة الوزارات والمؤسسات المعنية على التدابير الوقائية، ولا سيما بين الشباب، وتقدم المعلومات بلا مقابل. ويولى اهتمام كبير لاحتياجات الأشخاص المصابين بالإيدز. وتقدم لهم العناية الطبية الملائمة، ويجري استخدام وسائل علاجية متقدمة، بما في ذلك العلاج المتعدد المكونات، وكل ذلك يمول من الميزانية الوطنية.

وللحد من الانتقال العمودي للإيدز، ظللنا منذ عام ١٩٩٧ نستخدم علاجا وقائيا يعتمد على الأدوية بالنسبة للأم والطفل معا، فضلا عن عمليات الولادة القيصرية والرضاعة الصناعية للأطفال. وفي الوقت الحالي يمكن لميزانية الدولة أن تغطي كل ذوي الحاجة، ولكن في المستقبل، إذا ما زاد عدد الأشخاص المصابين بالإيدز سريعا، فستكون هناك حاجة شديدة إلى التعاون الدولي الفعال.

وفيما يتعلق بالقدرة على تحمل تكلفة علاج الإيدز، فإن وفدنا يرى أن من الأهمية بمكان إنشاء آليات عالمية وإقليمية لتوفير الأدوية المتعلقة بعدوى فيروس الإيدز، التي ينبغي أن تكمل التدابير والاستراتيجيات المحلية الملائمة. ولتخفيض أسعار هذه الأدوية، نرى أن مما له أهمية بالغة تنمية القدرات الصيدلانية المحلية، حيثما أمكن. والواقع أن

بيلاروس قد صنعت واختبرت دواء مضادا لفيروس الانتساخ العكسي (الفيروس القهقري) يسمى زاميتسيت.

والعديد من التدابير الرامية إلى الوقاية من انتشار الإيدز في بيلاروس، تستهدف الأشخاص ذوي السلوكيات غير المأمونة. ويجري تنفيذ هذه التدابير من جانب وكالات الحكومة وفي إطار البرامج الدولية والمنظمات غير الحكومية، بمساعدة مالية من المانحين الدوليين، وهي مساعدة ينبغي لها أن تستمر.

وقد مكننا النهج الكلي الذي تنتهجه بيلاروس في مكافحة الإيدز من تحقيق استقرار حالة الإيدز في بلدنا إلى حد ما وخفض عدد المصابين من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٩ سنة، من ٢٤,٣ في المائة من العدد الكلي للأشخاص المصابين في عام ١٩٩٦ إلى ٩,٦ في المائة في عام ٢٠٠٠. وخفضنا كذلك معدل حدوث حالات الإيدز بين المجندين، من ٦,٧ حالة في كل ١ ٠٠٠ شخص فحصوا في عام ١٩٩٦ إلى ٠,٤ حالة في السنة الماضية.

غير أن التدابير المتخذة للوقاية من انتشار الإيدز هي ذات تكلفة باهظة. وبالنظر إلى انتشار جائحة الإيدز في سياق العولمة، فإن هذا يجعل من الضروري للغاية تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.

وفي هذا الصدد، نرى أن من الأهمية بمكان على الصعيد الدولي تعزيز التنسيق على نطاق المنظومة داخل إطار الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإيدز، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم الفعال لأنشطة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب ومن خلال الشركاء المتعددي الأطراف والثنائيين. ونود أن نشدد بوجه خاص على مستوى التعاون العالي الذي نشأ بين حكومتنا ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة،بما في ذلك الفريق الوطني في مينسك، في مجال مكافحة الإيدز، ونشيد بذلك المستوى من التعاون.

ونرى أيضا أن مما يبشر بالخير بوجه خاص أن جهود الدول في هذا المجال قد عُززت على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وهذا التعاون، في رأينا، يمكن أن تتضح فعاليته بوجه خاص للبلدان التي تسهم فيها عناصر مماثلة في انتشار الإيدز.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد ديفيد بيرش، نائب وزير الصحة بكولومبيا.

السيد بيرش (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أؤكد أن من الأهمية بمكان أن نعرب عن امتناننا للأمم المتحدة على تكريس هذه الدورة الاستثنائية لموضوع يتعلق بالصحة العامة يمثل، بلا شك، أخطر جائحة تعرض لها الجنس البشري على الإطلاق.

إن عدد حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري على مستوى العالم سيزيد عما قريب على عدد الوفيات خلال الحرب العالمية الثانية. وفي بعض البلدان، فإن أكثر من نصف عدد السكان ممن تقل أعمارهم عن ١٥ سنة سيتوفون نتيجة لهذا المرض؛ وقد يصل هذا الرقم إلى الثلثين إذا لم تتخذ التدابير الناجعة. وفي ظل هذه الظروف، يصعب التنبؤ بما ستكون عليه الخصائص الديمغرافية لمثل هؤلاء السكان في المستقبل. فلا يوجد حتى الآن لقاح أو علاج فعال للإيدز. وإلى جانب ذلك، فثمة صعوبات ثقافية جمة تحول دون الوقاية الفعالة.

لهذه الأسباب، سأكرر على مسامعكم بعض الأمور التي قد تبدو مزعجة، ولكنها حقيقية: إن الجنس البشري لم يواجه أبدا وباء مثل هذا الوباء. وأقول ذلك انطلاقا من مسؤوليتي كعضو في المجلس العالمي للبحوث الطبية التابع لمنظمة الصحة العالمية، كما إنني قد كرست حياتي للصحة

العامة. ولهذا، كان قرار الأمم المتحدة هذا بمواجهة خطر الإيدز مواجهة جادة، بهذا القدر العظيم من الأهمية.

وقد تضاعف في كولومبيا عدد حالات الإيدز ثلاث مرات في غضون عامين فقط. ومن حيث عدد الحالات المبلغ عنها، تأتي كولومبيا في المركز الرابع في قائمة بلدان أمريكا اللاتينية، على الرغم من أننا لسنا على بينة من مدى تواتر الإيدز في قطاع من سكان البلد هم أكثر تعرضا للإصابة بهذا المرض، وأعني بهم أولئك الذين يعيشون في مناطق الصراع. وإدراكا من كولومبيا للأضرار البشرية والاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي يسببها الإيدز، فقد اتخذت قرارا سياسيا حازما سيمكنها من أن تبذل كل جهد لازم من أجل التصدي لهذه المشكلة.

ولقد وجدت هذه السياسة خير تعبير عنها في الخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. وتتمثل الأهداف العامة المتوخاة لهذه الخطة في تعزيز التنسيق القطاعي والمؤسسي في البلاد؛ ودعم الأنشطة في مجالات الإعلام والتعليم والاتصال؛ والنهوض بالمشاركة الاجتماعية؛ وتعبئة القطاع الخاص؛ ووضع البرامج والمشاريع اللازمة للوقاية و/أو تقديم المساعدة للسكان الأكثر تعرضا للعدوى؛ وتحديث الإطار التشريعي والتنظيمي بشأن الإيدز مع تطويره والتوعية به؛ وتعزيز نظم مراقبة الصحة العامة؛ وإجراء البحوث وعمليات التقييم والرصد.

وتلك سياسة واضحة وأصيلة. ويتم تطوير الخطة من خلال برامجها وأنشطتها، ونحن على استعداد لإدخال أي تعديلات قد يوصى بها في هذه الدورة الاستثنائية. لكن ما أود الإشارة إليه هو أن ما ينقصنا لتنفيذها في كولومبيا، وكذلك في البلدان الأخرى التي تمر بظروف مماثلة، هو توافر الموارد الاقتصادية المطلوبة. ويمكن أن تأتي هذه الموارد من خلال التعاون الدولي، وإن كان يمكن أيضا أن تتوافر عن طريق ترشيد التكاليف المترتبة على مواجهة وباء الإيدز.

وعلى سبيل المثال، فإن التكلفة المرتفعة للأدوية المستخدمة حاليا، مثل مضادات فيروس الانتساخ العكسي (الفيروس القهقري)، تحد بدرجة كبيرة من جهود الوقاية التي ينبغي أن تبذل. وثمة مثال بسيط وإن كان معبرا عن ذلك تماما، وهو أن تكلفة معالجة حالة واحدة من حالات الإيدز في كولومبيا لمدة عام واحد تكفي لسداد أقساط التأمين الصحي لنحو ٢٠٠ شخص خلال نفس المدة. وحيث أن في كولومبيا ٠٠٠ ٢٢ حالة إيدز مبلغ عنها، فإذا خفضت تكاليف الأدوية المضادة لفيروس الانتساخ العكسي بواقع النصف، سنكون قد حققنا وفرا في الموارد يكفي لانضمام ٢ مليون من الفقراء إلى برنامج الضمان الاجتماعي، أو قد يسمح ذلك لنا بعلاج ضعفي عدد الأشخاص المصابين بالإيدز. ومن هذا المنطلق، فإن ترشيد تكلفة الأدوية المستخدمة في حالات الإيدز سيكون له أثر كبير على صحة ملايين الأشخاص.

إن القرارات التي ستتخذ في هذه الدورة ستكون لها بالفعل آثار هامة لا على رفاه البشر جميعا فحسب، بل وعلى بقاء الجنس البشري ذاته.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد هايك داربنيان، نائب وزير الرعاية الصحية في أرمينيا.

السيد داربنيان (أرمينيا) (تكلم بالروسية): إنه لمن دواعي الشرف أن أخاطب هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، متحدثا باسم حكومة أرمينيا. ويحدوني الأمل بأن يحدث هذا اللقاء أثرا في نوعية التعاون الدولي الذي يتم تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل كبح جماح هذا البلاء الوخيم الذي ورثناه من القرن الماضي. ومن الأهمية بمكان أن نعي أن مواجهة

تحديات قمة الألفية تعتمد بشكل مباشر، وإلى حد كبير، على نجاح هذه الدورة.

إن متلازمة نقص المناعة المكتسب تشكل تهديدا خطيرا للبشرية جمعاء؛ وهو تهديد للرفاه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للملايين من البشر. وفي هذا السياق، أعتقد أن من المناسب تماما أن نسترجع ما قاله الأمين العام، السيد كوفي عنان، الذي قال: إنه خطر يهدد جيلا بكامله وحضارة برمتها. وكون أن المهمة الأساسية لمكافحة هذه الجائحة تدخل تحت القيادة المباشرة لهذه المنظمة الدولية صاحبة أكبر سلطة في العالم، هو خير دليل على الوعي العالمي بهذا الخطر الذي يتهدد البشرية. وفي الوقت نفسه، فإنه يعطينا الأمل في إمكانية تغلب البشرية على هذا الداء الوبيل من خلال تعبئة الجهود تحت رعاية الأمم المتحدة.

إن لدينا في أرمينيا في الوقت الحالي ١٥٣ حالة مسجلة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشري. ولكن تقييم الموقف في الواقع يبين أن المعدل الحقيقي للإصابة يتراوح من ١٠ أضعاف إلى ١٥ ضعف ما يشير إليه تقرير الإحصاءات الرسمية. فهناك عدد يقدر أنه يتراوح بين ١ ٥٠٠ و ٢ ٠٠٠ شخص مصابين بفيروس نقص المناعة البشري في أرمينيا. وهناك طريقتان لانتقال العدوى بهذا المرض في أرمينيا: تعاطي المخدرات عن طريق الحقن والاتصال الجنسي. وثمة حالات نادرة لانتقال العدوى من الأم إلى الطفل وأيضا عن طريق اللواط وغير ذلك من أنواع الاتصال الجنسي.

إن أكثر سبيل يبشر بالتغلب على هذا المرض هو إنشاء الآليات الحكومية الدولية، وتعبئة المنظمات الحكومية وغير الحكومية، وحشد مواردنا المالية، والاستخدام الواسع النطاق لبرامج الإعلام والتعليم الموجهة إلى الفئات المختلفة من السكان، واستخدام وسائط الإعلام على نطاق واسع للحفز عل أنماط الحياة الصحية والسلوك الجنسي المسؤول.

ونود أن نقول أيضا إن التدابير من قبيل إدخال برامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز لدى الفئات المعرضة للإصابة، وكذلك إدخال برامج التربية الجنسية، والقيام بعمليات المسح الوبائي بصورة منتظمة وناجعة، والتأكد من سلامة الدم المتبرع به، كلها من الأولويات في مكافحة هذا الوباء.

وتحقق الإجراءات الوقائية بعض النجاح، على الرغم من الصعاب التي تواجهها. ونود أن نشير إلى اعتماد قانون في بلادي يعرف بقانون الوقاية من الإيدز. كما أن لدينا خبراء على مستوى رفيع جدا يعملون في هذا المجال. وفي أرمينيا مركز للوقاية من الإيدز، يمتلك قدرات علمية وعملية كبيرة. وأود أن أشير إلى أنه على الرغم من الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، تخصص حكومة بلادي موارد كبيرة للبحث العلمي في هذا المجال. ونأمل في اتساع وتطور التعاون في إطار برنامج الأمم المتحدة المشترك ومنظمة الصحة العالمية وكذلك هياكل دولية أخرى.

ومن بين العقبات التي نواجهها بشكل يومي، أود الإشارة إلى تعقيدات الفترة الانتقالية الحالية، وبصفة رئيسية نقص الموارد المالية، التي تعيق تنفيذ التدابير الوقائية الشاملة. واعتمدت وزارة الصحة في بلدي خطة استراتيجية وطنية لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، بهدف تعبئة موارد المنظمات العامة والخاصة والدولية، وإقامة آلية قوية مشتركة بين الوزارات لمكافحة الوباء. وستكون هذه الخطة أساسا لبرنامجنا الوطني للوقاية من الفيروس والإيدز في أرمينيا، والذي سيعتمد في المستقبل القريب.

ختاما لكلمتي، أود الإعراب عن التأييد لمشروع الإعلان الذي طرح بشأن الالتزام بمكافحة الفيروس والإيدز.

وإنني واثق من أن هذه الوثيقة ستصبح دليلا لوضع واعتماد استراتيجيات وطنية وإقليمية لمكافحة هذا الوباء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة إلى سعادة السيد محمد أبو الحسن، رئيس وفد الكويت.

السيد أبو الحسن (الكويت) (تكلم بالعربية): بداية، أود أن أسجل تقدير وفد بلادي للمجهود المتميز الذي يبذله الأمين العام للأمم المتحدة في التصدي لمشكلة فيروس نقص المناعة البشري والإيدز، حيث عكس بعض ملامح مجهوداته في كلمته القيمة التي ألقاها صباح اليوم في افتتاح هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. وأود هنا أن أنوه تحديدا إلى مبادرته بإنشاء صندوق دولي لمكافحة هذا الوباء الفتاك، وإننا نأمل أن يتمكن هذا الصندوق العالمي من القيام بدور ريادي في مكافحة انتشار هذا المرض، والحد من آثاره الصحية والاجتماعية المدمرة.

إنه من الحقائق المسلم بها أن أعظم التحديات التي تواجه البشرية اليوم هي عملية التنمية المستدامة، وهذه العملية لا يمكن أن تنجح بدون عوامل عديدة متشابكة أهمها سلامة أفراد المجتمع، هذه السلامة التي لا يمكن الحصول عليها بدون الشعور بالأمن والاستقرار، ذلك الشعور الذي أصبح مرتبطا ارتباطا وثيقا بالإنسان وظروفه المعيشية، ولم تصبح الحروب هي المصدر الوحيد فقط لتهديد سلامته واستقراره، بل ظهرت آفات وأمراض أصبحت تهدد البشرية جمعاء ولا تعرف في انتشارها حدودا إقليمية ولا موانع جغرافية، ومن أصعبها مرض الإيدز.

إن مرض الإيدز هو من أكثر التحديات جسامة في عصرنا هذا، والذي كان بداية ظهوره بيننا منذ عقدين، وواصل انتشاره بلا هوادة عبر القارات. وقد شعرت الدول بمخاطر هذا المرض مما دفع الجميع للجوء إلى الأمم المتحدة لعقد هذه الدورة الاستثنائية، وذلك من أجل تأمين التزام عالمي باتخاذ إجراءات مكثفة ومنسقة على الصعيدين العالمي والوطني.

إن أهم المبادئ الأساسية التي يتعين أن نسترشد بها في التصدي لفيروس الإيدز ضرورة إتاحة وسائل الوقاية والعلاج التي تبقي على الحياة للجميع، وتطبيق نتائج الاكتشافات العلمية في مجال الوقاية والرعاية على نطاق واسع وجعلها في متناول الجميع على أساس عادل.

ولكننا نعتقد أن أحد أهم عناصر الوقاية هو الالتزام بتعاليم الأديان السماوية المترلة التي تحرم بعض الممارسات التي تأكد الآن أن انتشارها سبب رئيسي في انتشار هذه الآفة. ولنا نحن المسلمون في تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف القدوة والنبراس في هذا المجال، حيث أن الالتزام بتعاليم ديننا الحنيف قد حد وبدرجة كبيرة من الوقوع في هذا الشرك.

وتولي دولة الكويت اهتماما كبيرا بمكافحة مرض الإيدز والوقاية منه منذ علمها بظهوره. ورغم أن عدد المصابين بهذا المرض لا يتجاوز المائة فرد، فقد قامت الكويت بتشكيل لجنة رئيسية تتكون من وزارات الصحة والإعلام والتربية والخارجية والداخلية، حيث تم وضع السياسة العامة للوقاية والعلاج من هذا المرض، ووضع الخطط والبرامج اللازمة لحماية سكان الكويت. ولقد انبثق من اللجنة الرئيسية لجان فرعية فنية وإعلامية وقانونية.

هذا، ومن أهم الإنجازات التي قامت بها الكويت للوقاية من هذا المرض ومكافحته هي الآتي:

إنشاء مكتب خاص في إدارة الصحة العامة لمتابعة حالات الإيدز وتسجيل الحالات الجديدة، ويشرف عليه أطباء في مجال الصحة العامة.

قامت وزارة التربية بالتعاون مع وزارة الصحة بوضع فصل في كتاب العلوم، والذي يدرس المرحلة المتوسطة، عن مرض الإيدز لتوعية الطلبة بخطورة هذا المرض وكيفية تجنبه.

معاملة مرضى الإيدز معاملة إنسانية لائقة بهم، ويتم إرشادهم بكيفية تجنب انتقال المرض منهم إلى أقربائهم، وتتم متابعة هؤلاء المرضى باستمرار، ولهم الحرية بمراجعة الطبيب في المستشفى في أي وقت يشاءون.

إن الكويت تؤمن بضرورة تقديم المساعدة والتسهيلات اللازمة لكافة الدول النامية، وخاصة الدول الأفريقية التي تعاني من مشكلة نقص المناعة. وإننا نحث الشركات الخاصة المعنية بإنتاج العقاقير اللازمة بتقديم المزيد من المساعدة من جانبها للدول الأفريقية بشكل خاص. إن الكويت سبق وأن أيدت القرار الذي اعتمده المؤتمر السادس والعشرون للاجتماع الوزاري لبلدان حركة عدم الانحياز، والذي انعقد في مدينة جوهانسبرغ.

دعونا نتكاتف ونسخر الجهود لإيجاد الحلول المناسبة لهذا الوباء الفتاك، وأرجو أن يخرج مؤتمرنا هذا بإعلان يتضمن حلولا عملية تساهم جذريا في الحد من انتشار المرض والقضاء عليه. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة إلى صاحب السمو الملكي، الأمير زيد رعد زيد الحسين، رئيس وفد الأردن.

الأمير الحسين (الأردن) (تكلم بالعربية): إنه ليشرفني أن أكون ممثلا لبلدي في هذا التجمع العالمي الكبير الذي يبحث موضوعا غاية في الأهمية، ألا وهو انتشار الإصابة بعدوى فيروس نقص المناعة البشري في العالم، ودور الحكومات والمنظمات الإنسانية في مكافحة هذا المرض والحد من انتشاره.

لا شك أننا أيها الأخوة نواجه وباء لم يحدث أن واجه العالم مثله حتى الآن، وأن هذا الوباء، كما تعلمون، أدى إلى حدوث الملايين من الوفيات، ومعدلات انتشاره في ارتفاع مستمر في دول عديدة من العالم. إننا نواجه كارثة حلت آثارها المدمرة على بلدان عديدة، وأدت إلى تحطيم آمال ملايين البشر وإضاعة جهود مضنية من أجل التنمية وتحسين نوعية الحياة.

كذلك تسبب انتشار هذا الوباء في عودة انتشار الأمراض التي كانت قد تقلصت معدلاتها بسبب تحسن الظروف المعيشية والخدمات الصحية وبدأ الناس ينظرون إليها كأمراض تاريخية، مثل مرض السل، الذي يشكل حاليا مشكلة جسيمة تواجه شعوب العالم.

إن المشكلة الاجتماعية الحقيقية التي نتجت عن الوفيات نتيجة هذا المرض تتمثل في الآلاف من حالات الأطفال الذين يعيشون بلا آباء أو أمهات يرعونهم. وهي بالتالي أدت إلى ارتفاع حالات التشرد والجنوح بين أطفال فقدوا الرعاية والحنان. وهم بحاجة إلى برامج اجتماعية تساعدهم وترعاهم.

وعليه فإن استراتيجية برامج مكافحة الإيدز في الأردن، إضافة لمراقبة كل عمليات نقل الدم ومشتقاته، تتمثل فيما يلي: أولا، الإعلام والتثقيف والاتصال، وخاصة للفئات الأكثر عرضة للإصابة بهذا المرض. ثانيا، العمل على اتباع طرق التعقيم وتفادي العدوى عن طريق الأدوات الثاقبة للجلد. ثالثا، رعاية المرضى وحاملي الفيروس طبيا ونفسيا واجتماعيا وتوفير الدواء لهم مجانا. رابعا، تنفيذ عدة برامج تثقيفية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز.

ومع أننا في الأردن نعتبر ضمن الدول ذات المعدلات المتدنية من الإصابة بهذا المرض، فإننا ندرك بكل أمانة أن العوامل المتوفرة محليا تساعد على حدوث ارتفاع في هذه المعدلات ما لم نتبن استراتيجية المكافحة حسب التوصيات العالمية المتعلقة بهذا الخصوص. ولهذا قامت حكومة بلدي

بمحاولة الوصول إلى الفئات المعرضة للإصابة وتوعيتها من خلال تأسيس مركز خاص يعنى بالإرشاد حول الإيدز. وهذا المركز يقوم بتقديم الإرشاد والمشورة لمن يحتاجهما في مجال الوقاية من الإيدز والأمراض الجنسية. كما يقوم بمتابعة مرضى الإيدز. هذا وقد قمنا بتقديم العلاج المجاني لمرضى الإيدز حسب توصيات خبراء العلاج. وهذا كله يهدف إلى التخفيف عن المصابين وتحسين نوعية الحياة لهم.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

إن تطبيق مبدأ حقوق الإنسان على مصابي مرض الإيدز أمر أساسي في هذا المجال. وعلينا كحكومات ومنظمات تطوعية أن نعمل معا على تطبيق أبسط المبادئ في هذا المجال، ألا وهو مبدأ معاملتهم بإنسانية وتزويدهم بالمشورة والمحافظة على أسرارهم، وخاصة كما تعلمون، فإن تضمين الجوانب التشريعية والقضائية الإجبارية في برامج مكافحة الإيدز يؤدي إلى انخفاض المشاركة وازدياد عزلة المصابين وصعوبة الوصول إليهم. ولعله في هذا المجال يأتي دور المنظمات غير الحكومية مكملا لما تقوم به الحكومات للتخفيف عن المصابين وتزويدهم بالمعرفة وسبل الوقاية.

وإن هذا التجمع الكبير، الذي نتحدث من خلاله من أعلى منبر عالمي، يبرر اهتمام حكوماتنا بموضوع الإيدز، ويدعونا لأن نتعاون معا، حكومات ومنظمات تطوعية وصناعات تابعة للقطاع الخاص، لتطوير العلاجات الوقائية مثل المستحضرات القاتلة للميكروبات، ولتنفيذ برامج علاجية لهذا المرض يكون من خصائصها احترام حقوق المصابين في الحياة بكرامة، واتخاذ ما يلزم من إجراءات للتقليل مما يحيط الإصابة لهذا المرض من وصمة وتمييز.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة في هذه الجلسة.

أود أن أبلغ الأعضاء بأن الجلسة الثالثة للدورة الاستثنائية السادسة والعشرين للجمعية العامة ستفتتح عقب رفع هذه الجلسة مباشرة.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/١٥.